

بدائل

ALTERNATIVES

سلسلة "دراسات سياسات" محكمة تصدر كل شهرين

Bi-monthly Peer Reviewed Policy Studies Periodical

العدد 27 - السنة التاسعة مارس 2018

افتتاحية العدد:

تزايد أهمية المشاركة في عمليات بناء السلام

الدروس المستفادة من خبرات الأمم المتحدة
في عمليات بناء السلام

د. سعاد محمود أبو ليلة



بدائل

ALTERNATIVES

سلسلة "دراسات سياسات" محكمة تصدر كل شهرين
Bi-monthly Peer Reviewed Policy Studies Periodical

◆ العدد ٢٧ - مارس ٢٠١٨ ◆

مدير المركز

د. وحيد عبد المجيد

رئيس مجلس الإدارة

عبدالمحسن سلامة

رئيس التحرير

د. إيمان رجب

اللجنة الاستشارية (مرتبة أجديا)

أ.د. أحمد يوسف أحمد

أ.د. بهجت قرني

د. جمال عبد الجواد

أ. عبد الفتاح الجبالي

أ.د. علي الدين هلال

د. محمد مجاهد الزيات

السفير نبيل فهمي

أ.د. نيفين مسعد

د. هناء عبيد

الإخراج الفني

مصطفى علوان

بدائل

ALTERNATIVES

سلسلة "دراسات سياسات" محكمة تصدر كل شهرين
Bi-monthly Peer Reviewed Policy Studies Periodical

هى سلسلة من دراسات السياسات Policy Studies، تهتم بالقضايا التى تشغل صناع القرار، والتى تؤثر على استقرار الدولة المصرية خلال المرحلة المقبلة سواء كانت قضايا داخلية، أو قضايا خارجية تتعلق بإقليم الشرق الأوسط أو بالنظام الدولي، وذلك بقدر تأثيرها على مصر، وسواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو تكنولوجية. وتقدم هذه الدراسات فى معالجتها لأى من هذه القضايا "بدائل" سياسية، أو توصيات لصناع القرار فى التعامل معها، وذلك من واقع الخبرات الدولية، أو من واقع الخبرات السابقة فى التعامل مع القضية محط الاهتمام.

السياسة التحريرية:

- تقوم السياسة التحريرية على التكليف، من خلال خطاب يحدد القضية المراد معالجتها.
- الدراسات التى تنشر فى بدائل، هى دراسات سياسات Policy Studies .
- تخضع دراسات السياسات المقدمة لدورية بدائل للتحكيم العلمى.
- يشترط فى الدراسات المقدمة للنشر ألا تكون مقدمة للنشر أو للتحكيم فى أى جهة أخرى.
- يتراوح حجم دراسات السياسات بين 7000 - 10000 كلمة، شاملة الهوامش، ويتم توثيقها وفق نظام شيكاغو للتوثيق.

بدائل
ALTERNATIVES
سلسلة دراسات سياسات محكمة
Bi-monthly Peer Reviewed Policy Studies Periodical

يمكن الحصول على دورية "بدائل" من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك السنوى فى تلك الإصدارات عن طريق إدارة اشتراكات الأهرام، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

موسسة الأهرام - شارع الجلاء - ص ب : 11511

تليفون: +202 - 25786037

+202 - 27705127

<http://acpss.ahram.org.eg>

<http://ahramdigital.academia.edu/بدائلALTERNATIVES>

[https://www.facebook.com/بدائل Alternatives-749383905141094/?ref=hl](https://www.facebook.com/بدائلAlternatives-749383905141094/?ref=hl)

المحتويات

افتتاحية العدد:

- 5 د. إيمان رجب تزايد أهمية المشاركة في عمليات بناء السلام
الدراسة الرئيسية:
- 7 د. سعاد محمود أبو ليلة الدروس المستفادة من خبرات الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام
- 13 أولاً: بناء السلام في ظل تحولات ما بعد الحرب الباردة
- 13 ثانياً: تجارب مختارة من عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام:
- 13 1 - تجارب بناء السلام في العالم:
- 13 أ. عملية تيمور الشرقية
- 16 ب. عملية كوسوفو
- 19 ج. عملية السلفادور
- 21 د. عملية سيراليون
- 23 2 - الدور المصري بين حفظ السلام وبناء السلام:
- 23 ثالثاً: الدروس المستفادة: الفرص والتحديات
- 23 1 - بالنسبة للأمم المتحدة
- 25 2 - بالنسبة للمجتمعات التي تعمل فيها بعثات بناء السلام
- 25 3 - بالنسبة لمصر
- 26 الخاتمة

تزايد أهمية المشاركة في عمليات بناء السلام



«إن المسؤولية الأساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين تقع على مجلس الأمن، بيد أنه من المؤكد أيضاً أن هناك دوراً هاماً وحيوياً للمنظمات الإقليمية المتواجدة في مناطق النزاع، وهو دور أرساه ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن. وأود هنا أن أشير تحديداً إلى الاتحاد الأفريقي الذي تقدم شركته الناجحة مع الأمم المتحدة نموذجاً يُتخذ به، خاصة في مهام حفظ السلام التي قادها الاتحاد الأفريقي لتثبيت الأوضاع ثم انتقلت إلى الأمم المتحدة، أو العمليات الهجين التي تنفذها المنظمتان سوياً، لاسيما وقد بات لهيكل السلم والأمن الأفريقي دوره المحوري في تسوية النزاعات في القارة، وليس فقط إدارتها».

المصدر:

«الرئيس يشارك في قمة مجلس الأمن حول إصلاح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة»، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، 21 سبتمبر 2017:

<http://www.sis.gov.eg/Story/149586?lang=ar>

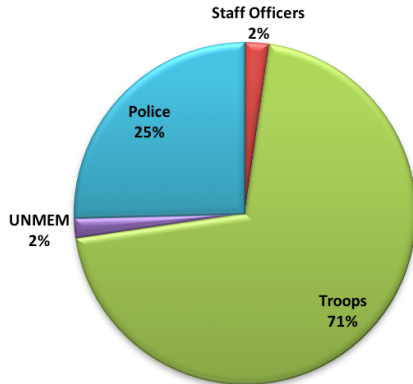
هناك مناقشات متعددة حول طبيعة مشاركة مصر في عمليات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وعادة ما تنتهي هذه المناقشات إلى أن هذه المشاركة تقتصر على الشق الخاص بحفظ السلام الخاص بإنهاء النزاعات المسلحة وفرض تنفيذ التسوية السياسية، ولكن دون أن تشارك في الشق الخاص ببناء السلام والمتعلق ببناء المجتمعات بعد انتهاء النزاع، وما يرتبط بذلك من تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان.

ويلاحظ أن هناك نوع من التطور التدريجي في السياسات الخارجية المصرية تجاه هذه القضية، وهو ما تشير إليه كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسي في قمة مجلس الأمن الدولي التي خصصت لمناقشة هذا الموضوع، والتي رحب فيها بقرار "مراجعة عمليات حفظ السلام"، وأوضح أن مصر "تتطلع لأن يكون هذا القرار خطوة على طريق الإصلاح الحالي الذي تقوم به المنظمة، مع التركيز على معالجة أوجه القصور العملياتي والفني، وذلك سعياً للتوصل إلى رؤية متكاملة لسبل منع النزاع واستدامة السلام، وتطوير دور حفظ السلام في تحقيق تلك الرؤية، وآليات صنع القرار اللازمة لذلك".¹

ويستند هذا التطور التدريجي إلى رؤية محددة تحدث عنها الرئيس السيسي في القمة السابق ذكرها، تهدف إلى تطوير المفهوم الحاكم لتلك العمليات في الأمم المتحدة، وذلك من خلال خمسة عناصر رئيسية. العنصر الأول خاص بالتعامل مع هذه العمليات كأحد أدوات المجتمع الدولي لصون السلم والأمن الدوليين ولا ينبغي أن تكون "رد الفعل المبدئي لكل أزمة"، والعنصر الثاني هو التعامل مع هذه العمليات "في إطار مفهوم يتضمن خطط عمل سياسية وبراغماتية متكاملة، وبحيث تُعدّل ولايات عمليات حفظ السلام بصورة مستمرة استجابة للمتغيرات السياسية والميدانية".

1- "نص كلمة الرئيس السيسي في قمة مجلس الأمن: حفظ السلام ليس بديلاً عن الجهود الدبلوماسية الوقائية"، الأهرام، 20 سبتمبر 2017.

Distribution of Egypt's Contribution to UN Peacekeeping Operations as of Jan, 2018



Source: UN Peacekeeping, "Contributors to UN Peacekeeping Operations by Country and Post", January 2018.

فلكل حالة خصوصيتها، والتحديات التي تواجهها إحداها من الممكن ألا تقابلها الحالات الأخرى، ولذا تتبنى الأمم المتحدة في تخطيطها لعمليات بناء السلام اقتراب التعامل مع كل حالة على حدة Case By Case Approach، ورغم ذلك فإن تحليل نماذج من العمليات التي نفذتها الأمم المتحدة في بعض الدول يفيد في معرفة الفرص والتحديات التي يمكن مواجهتها في الفترة المقبلة.

وفي إطار ذلك، توصلت دكتورة سعاد محمود إلى مجموعة من الدروس المستفادة التي يمكن أن توظفها الأمم المتحدة للارتقاء بمستوى فاعلية العمليات التي تنفذها خلال الفترة المقبلة، وكذلك يمكن أن تستفيد منها مصر في إطار مساعيها الخاصة بتطوير عمليات الأمم المتحدة من خلال عضويتها في المنظمة، وفي إطار مساعيها المتعلقة بتطوير مشاركتها في تلك العمليات.

رئيس التحرير

د. إيمان رجب

وينصرف العنصر الثاني إلى إعطاء الأولوية في هذه العمليات لجهود «تسوية النزاعات، وتقديمها على منهج إدارة النزاع»، فالمنهج الأخير وفق الرؤية المصرية ساهم في تجسيد بعض النزاعات في المنطقة العربية وفي أفريقيا واستمرار بعضها لعقود.

ويتعلق العنصر الثالث بالمكون الخاص ببناء السلام في تلك العمليات، حيث تؤكد الرؤية المصرية على "أهمية عدم فرض أنماط أو قوالب أو نظم سياسية معينة على الدول التي تشهد نزاعات وإيلاء الاهتمام اللازم بمراعاة خصوصياتها السياسية والثقافية والاجتماعية بما يضمن إنجاح جهود حفظ السلم والأمن وبناء السلام".

وينصرف العنصر الرابع إلى إنشاء آلية تشاورية مؤسسية تجمع الدول الرئيسية المساهمة بالقوات، وأعضاء مجلس الأمن، وسكرتارية الأمم المتحدة تتشاور في كافة مراحل تطوير وتجديد ومراجعة ولايات بعثات الأمم المتحدة.

ويتعلق العنصر الخامس بالاهتمام بتفعيل دور المنظمات الإقليمية المتواجدة في مناطق النزاع في عمليات الأمم المتحدة، وذلك أسوة بدور الاتحاد الأفريقي الذي أصبح يلعب دور محوري في تسوية النزاعات في القارة وليس فقط إدارتها.

وفي هذا الإطار، تحلل الدراسة الرئيسية في هذا العدد من دورية «بدائل» بعض خبرات الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام في الفترة التالية على انتهاء الحرب الباردة، وتحديدًا تيمور الشرقية وكوسوفو والسلفادور وسيراليون، وتهم بتحديد طبيعة مشاركة مصر في هذه العمليات.

وتجادل دكتورة سعاد محمود، أستاذ مساعد للعلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والمتخصصة في مجال العلاقات الدولية، بأنه لا يوجد نموذج جاهز لعملية بناء سلام ناجحة يمكن تطبيقه في كل الدول التي مرت بصراعات،

الدروس المستفادة من خبرات الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام *

د. سعاد محمود أبو ثبيلة *

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة



* ساعد في إعداد المادة التوثيقية الخاصة بهذا العدد الأستاذ مصطفى كمال الباحث المساعد بالمركز.

* تعمل دكتورة سعاد أستاذ مساعد للعلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وهي متخصصة في مجال العلاقات الدولية. وحصلت على الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكانت رسالة الماجستير تحمل عنوان "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأحزاب الشيوعية في دول غرب أوروبا (إيطاليا - فرنسا - أسبانيا) من 1972 - 1979"، بينما حملت رسالة الدكتوراه عنوان "العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي: دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية"، وقد شاركت في عدد من المؤتمرات ونشرت العديد من الدراسات منها "الأبعاد النظرية لتحليل السياسة الخارجية للدول الصغرى"، و"دور القوى المتوسطة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة"، و"الإدارة الدولية للأقاليم كآلية لبناء السلام بعد انتهاء الحرب الباردة"، و"دورة القوة: ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية".

مقدمة:

شهد النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة تزايداً في معدل الصراعات الداخلية وتعقدتها سواء من حيث أطرافها (فاعلون دوليون، وفاعلون من غير الدول)، أو قضاياها (والتي تتعلق بالإثنية، الهوية، القومية...) أو من حيث تداعياتها على بيئتها الإقليمية والدولية، مما أدى إلى انهيار كلي أو جزئي للدولة خاصة مع فقدانها لاحتكار امتلاك والاستخدام المشروع للقوة على أراضيها، وهو ما استدعى تحولاً في عمليات الأمم المتحدة للتعامل مع تلك المواقف.

وتمثل التسعينيات نقطة تحول في الإطار الفكري الحاكم لعمليات منظمة الأمم المتحدة في الدول التي مزقتها الصراعات، فقد تم تطوير مفهوم بناء السلام في إطار أجندة الأمم المتحدة على أساس أن حفظ السلام لم يعد يتوقف على الفكرة التقليدية القائمة على غياب العنف (أي السلام السلبي)، وإنما أصبح الأمر يتطلب تدعيم المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة من أجل التعامل مع الأسباب الرئيسية للصراع، لتجنب العودة إليه مرة أخرى (أي تحقيق السلام الإيجابي).

وهذا التحول انعكس في حدوث تحول كمي ونوعي ومعيارى في عمليات بناء السلام التي تنفذها الأمم المتحدة، فمن ناحية ازداد عدد تلك العمليات مقارنة بالفترات السابقة، كذلك حدث تحول نوعي كان من نتائجه أن تلك العمليات جمعت بين مهام حفظ السلام التقليدية وبين بناء مجتمعات تلك الدول، فضلاً عن ازدياد الاعتقاد بأن تلك العمليات يجب أن تعزز الديمقراطية، وما يرتبط بها من الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان تحقيقاً للسلام الديمقراطي¹.

وفي هذا الإطار قامت الأمم المتحدة بعمليات سلام تراوحت سلطاتها خلالها ما بين المشاركة في الإدارة Co-administration وتولي سلطات حكومية كاملة²، وتعد عمليتا الأمم المتحدة في كل من كوسوفو 1999، وتيمور الشرقية 1999 - 2002 ذات طبيعة خاصة في تاريخ عمليات الأمم المتحدة مقارنة بالعمليات التي تلت انتهاء الحرب الباردة مباشرة مثل عمليتي ناميبيا 1989 - 1990، وكمبوديا 1992 - 1993.

أما على المستوى العملي، فإن النتائج المترتبة على ممارسات الأمم المتحدة في تلك العمليات قد تباينت من حالة لأخرى، فبينما اتسم أداؤها بالفعالية في بعض الحالات، فإن حالات أخرى شهدت انتكاسات شديدة، الأمر الذي أثار الجدل حول أفضل الشروط التي يجب توافرها لتحقيق الفعالية في أداء تلك العمليات، حيث تبلور هذا الجدل في ثلاثة اتجاهات رئيسية، يرى الاتجاه الأول أن عمليات بناء السلام من جانب الأمم المتحدة لم تكن فعالة على الدوام، ويفسر ذلك استناداً على ندرة استكمال تلك العمليات نظراً لما تتطلبه من تكلفة عالية سواء على مستوى الموارد السياسية والاقتصادية أو مستوى العنصر البشري³. بينما يجادل الاتجاه الثاني بأن نجاح تلك العمليات يعتمد بالأساس على عوامل هيكلية داخل المجتمعات المستهدفة لا تستطيع تلك العمليات إحكام السيطرة عليها، في حين يركز الاتجاه الثالث على مشاركة العناصر المحلية في ممارسات تلك العمليات كأساس لفاعلية تلك العمليات واكتسابها الشرعية⁴.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية قضية المشاركة في عمليات بناء السلام في السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 30 يونيو 2013 وتولي الرئيس السيسي مقاليد السلطة، فبالرغم من استمرار الأهداف التقليدية لتلك السياسة، إلا أن الممارسة تشير إلى بروز هدفين جديدين أولهما يتعلق بمساندة الدولة القومية والحفاظ على سيادتها، وهو ما يطلق عليه البعض "مبدأ السبسي" وانعكس في موقف مصر تجاه العديد من الأزمات مثل الأزمة في سوريا وليبيا. أما الثاني فيرتبط بمكافحة الإرهاب، حيث تقدم مصر رؤية متكاملة في هذا المضمار عبر عنها الرئيس السيسي في خطابه أمام القمة الإسلامية-الأمريكية التي عقدت في الرياض في 21 مايو 2017⁵، وهو ما يعني ضرورة انعكاس ذلك على الدور المصري في عمليات بناء السلام.

ومن ناحية أخرى، تعد مصر وفقاً للأدبيات النظرية في حقل العلاقات الدولية من القوى المتوسطة الصاعدة المعبرة عن ثقافات وقيم مختلفة عن منظومة القيم الغربية⁶، والتي تزايد فاعلية وأهمية دورها في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، ويعد بناء السلام وقضايا الأمن الإنساني

1- Alex J. Bellamy et al., Understanding Peacekeeping, (Cambridge: Polity Press, 2004).

2- Carsten Stahn, The Law and Practice of International Administration, Versailles to Iraq and Beyond, (New York, Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 742.

3- Amitai Etzioni, "Self-Restrained Approach to Nation Building by Foreign Powers", *International Affairs*, Vol. 80, No. 1, 2004.

4- Ian Hurd, "Legitimacy and Authority in International Politics", *International Organization*, Vol. 53, No. 2, Spring 1999, pp. 379-408.

5- محمد كمال، "الجديد في السياسة الخارجية: ملاحظات أساسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 209، يوليو 2017.

6- Andrew F. Cooper, "Niche Diplomacy: Conceptual Overview" in: Andrew F. Cooper (ed.), *Niche Diplomacy: Middle Powers After the Cold War*, (New York: ST. Martin's Press, 1997).

من أهم القضايا التي تركز عليها تلك القوى في سياساتها الخارجية سعياً لتحقيق مكانة دبلوماسية متميزة يطلق عليها *Niche Diplomacy*.⁷ ويضاف إلى ذلك أن مصر تعد قوة إقليمية على مستوى الإقليم أي تتحمل مسئولية خاصة تجاه الأمن الإقليمي.⁸

وارتباطاً بذلك تسعى هذه الدراسة إلى تتبع ممارسات عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام في مواقف ما بعد انتهاء الصراع، بهدف استكشاف العوامل المفسرة لتباين مخرجاتها وتحديد التحديات التي واجهتها بما يسمح باستخلاص دروس يمكن الاستفادة منها في تفعيل دور مصر بصورة رئيسية في عمليات الأمم المتحدة المستقبلية.

وفي هذا الإطار، تجادل الدراسة بأن فاعلية تلك العمليات تتوقف على تبني استراتيجيات تستند على المزاوجة بين الاتجاهات الثلاث السابقة، وتتساءل عن الكيفية التي غيرت بها أهداف تلك العمليات ونطاقها وسلطاتها عقب انتهاء الحرب الباردة، أو بمعنى آخر هل هناك علاقة بين التحول النوعي والمعياري في تلك العمليات والتحول في هيكل النظام الدولي؟ وما الذي يفسر التباين في مخرجات تلك العمليات؟، وتحت أي ظروف تزيد فاعليتها في بناء السلام؟ وما التحديات التي واجهتها ومثلت قيماً على ممارستها؟، وكيف تستطيع مصر القيام بدور فعال في هذا الإطار؟. ولذلك تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء يتناول أولها مفهوم بناء السلام ومحددات ظهوره، ويحلل الثاني تجارب مختارة من عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام، وأخيراً يتناول الجزء الثالث الدروس المستفادة التي يمكن أن تستفيد منها كل من الأمم المتحدة والدول التي تعمل فيها بعثات بناء السلام ومصر بما يضمن تفعيل دورها في هذه العمليات.

أولاً: بناء السلام في ظل تحولات ما بعد الحرب الباردة:

بالرغم من أن عملية بناء السلام تركز على التحول من الحرب إلى السلام، فإن ممارسات بناء السلام من حيث المبدأ تكمن في مساندة السلام المستدام، ومن ثم يركز بناء السلام على الإجراءات التي تهدف إلى منع العودة إلى الصراع مرة أخرى، وهو ما يعني أنها عملية معقدة متعددة الأبعاد وطويلة المدى للتعامل مع الأسباب الهيكلية عميقة الجذور المسببة للصراع، أي التعامل مع القضايا الرئيسية التي تؤثر في كل من المجتمع والدولة، ولذلك يبرز بناء السلام وبناء الدولة كعمليتين متداخلتين، ولعل ذلك يرجع إلى أن عملية بناء الدولة هي جوهر الإدارة الدولية للأقاليم *International Territorial Administration* وهي الاسم العلمي لآلية الأمم المتحدة لبناء السلام في مواقف ما بعد انتهاء الصراع.⁹

وترتكز عملية بناء السلام في هذا الإطار وفقاً لمجلس الأمن الدولي على إنشاء مؤسسات تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون¹⁰، هذا فضلاً عن تحقيق الأمن وفرض القانون وإصلاح النظام القضائي، كذلك القضايا الإنسانية المرتبطة بالمصالحة وتحسين نمط العلاقات بين أطراف الصراع¹¹، بما يعني أن بناء السلام يتضمن في جزء منه ما يسمى في الأدبيات النظرية بتحول الصراع *Conflict Transformation*، وهو اقتراب يعكس فهماً أفضل لطبيعة الصراع من حيث افتراضه بأن الصراع بمجرد حدوثه يؤدي إلى تغيير في الظروف والعناصر البشرية المنغمسة فيه، ويجول تصوراتها حول نفسها وحول الآخر، بما يعني أن حله يتطلب عملية تغيير إيجابي اجتماعي وسياسي تقوم على ترك الماضي والبدء في عملية يتعاون فيها جميع الأطراف للتعامل مع الأسباب الجذرية للصراع¹².

وفي هذا السياق، أنشأت الأمم المتحدة العديد من عمليات بناء السلام قامت من خلالها إما بتولي سلطات حكومية كاملة، أو بالمشاركة في الإدارة، كذلك انغمست في الإشراف على برامج الحكم الصالح. وفي نفس الوقت أصبح نشر الديمقراطية هو جوهر تلك العمليات، وهو الأمر الذي يمكن فهمه بسهولة بالنظر إلى التحولات في البيئة السياسية الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة¹³، حيث برز الاهتمام بمنطق السلام الديمقراطي، ومن ثم أصبح بناء السلام هو أداة للحفاظ على النظام الدولي القائم، إذ افترضت القوى الكبرى الغربية أن صناعة السلام في

7 - مفهوم القوة المتوسطة مفهوم خلافي، رغم ذلك يمكن تعريف القوة المتوسطة بأنها تلك الدولة التي تمتلك قدرًا متوسطًا من مصادر القوة الصلدة والناعمة، يجعلها قادرة على التصرف في قضايا النظام الدولي بتبني أنماط من السلوك تركز على التوافق على أن يتم إدراكها كقوة متوسطة من جانب الدول الأخرى في النظام الدولي، لمزيد من التفاصيل انظر: سعد محمود أبو ليله، "دور القوى المتوسطة التقليدية والمساعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، يوليو 2012.

8 - تجمع الأدبيات النظرية على أن مصر تفوقها قوة وقائد إقليمي، انظر في ذلك على سبيل المثال:
- Detlef Nolte, "How to Compare Regional Powers: Analytical Concepts and Research topics", Paper Presented at the ECPR Joint Session of Workshops, Helsinki, 7-12 May, 2007.

9 - لتفاصيل العلاقة بين بناء السلام والأدب الدولي للأقاليم وبناء الدولة انظر: سعد محمود أبو ليله، "الإدارة الدولية للأقاليم كآلية لبناء السلام بعد انتهاء الحرب الباردة"، السياسة الدولية، العدد 208، إبريل، 2017، ص ص 11-13.

10 - UN Doc. S/PRST/2001/5 of 20 February 2001:

<https://undocs.org/S/PRST/2001/5>

11- Eva Bertram, "Reinventing Governments: The Promise and Perils of United Nations Peace Building", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 39, No. 3, 1993, pp. 389-394.

12- Raimo Väyrynen, *New Directions in Conflict Theory, Conflict Resolution and Conflict Transformation*, (London: Sage Publications, 1991).

13 - لتفاصيل التحولات في البيئة الدولية وتأثيرها على عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام، انظر: سعد محمود أبو ليله، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-29.

النظام الدولي يتساوى مع الحفاظ على النظام نفسه¹⁴ ، بما يعني أن التركيز في تلك العمليات على نشر الديمقراطية لم يكن ليحدث دون وجود اهتمام من جانب القوة المهيمنة على النظام الدولي، وذلك بالمقارنة مع عمليات الأمم المتحدة التي تمت في فترة الحرب الباردة، ففي عملية الكونغو 1960¹⁵، ("Operation des Nations Unis au Congo "ONUC") على سبيل المثال، حدد مجلس الأمن الأهداف الأساسية للعملية في انسحاب القوات البلجيكية وحماية وحدة الكونغو واستقلالها السياسي، وتجنب حدوث حرب أهلية.

وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد الإشارة إلى علاقة مفهوم بناء السلام ببعض المفاهيم الأخرى التي تتداخل معه بما يؤدي إلى الخلط فيما بينها في كثير من الأحيان مثل مفهوم حفظ السلام وفرض السلام وصنع السلام، ففي الصراعات المسلحة العنيفة يكون الهدف الأول هو جعل أطراف الصراع تتوقف عن إيذاء بعضها البعض، وهو ما يتم عن طريق وضع عنصر ثالث مسلح للفصل فيما بينها وهو ما يطلق عليه حفظ السلام Peace Keeping، حيث تتكون تلك العناصر من قوات عسكرية تمارس مهام عسكرية مباشرة أو الإشراف على إجراءات الانسحاب العسكري أو بناء مناطق عازلة Buffer Zones بين الأطراف المتصارعة، وهذه القوات ذات طبيعة دفاعية غير قسرية، بمعنى أنه لا يحق لها استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، وفي حالة فشل قوات حفظ السلام في مهامها في الفصل بين الأطراف المتصارعة وجوئها إلى استخدام القوة مرة أخرى، فإن أفراد قوة حفظ السلام يحق لهم استخدام القوة العسكرية وبعد اتساع التفويض الممنوح لهم وهو ما يسمى بفرض السلام Peaces enforcement ، وبمجرد توقف إطلاق النار فإن القادة السياسيين يبدأون في الجلوس معاً للتفاوض لإيجاد حل سياسي للقضية موضع الصراع وهو ما يسمى بصنع السلام Peace Making¹⁶.

وبذلك فإن هذه المفاهيم تختلف جذرياً عن مفهوم بناء السلام الذي هو عملية طويلة المدى كما ذكرنا من قبل تتضمن حل الصراع من كافة الأبعاد، أي معالجة الأسباب الرئيسية للصراع وعدم الاقتصار على التسوية السياسية والعسكرية.

يرتبط بما سبق أيضاً الجدل حول الكيفية التي يتم بها بناء السلام في مواقف ما بعد الصراع، وما هي القضية التي يجب أن تعطى لها الأولوية في هذا البناء، أو بمعنى أكثر دقة هل يتم التركيز على تحقيق الأمن أولاً أم أن قضية الديمقراطية هي ما يجب أن يستحوذ على الاهتمام، وفي هذا الإطار ثار نقاش وجدال بين أنصار كل من المدرستين الواقعية والليبرالية. فبالرغم من أن الواقعية بتياراتها المختلفة مرتبطة بتحليل وتفسير السلوك الخارجي للدول، إلا أن افتراضاتها ممكن أن تساعد في فهم الحروب والصراعات الداخلية، والتي يرى كثير من المحللين أنها تحول السياسة الداخلية إلى حالة من الفوضى كما هو الحال في النظام الدولي، حيث يسعى الفاعلون في ظل الفوضى إلى الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن باستخدام القوة، وفي ذلك قال هانز مورجانتاو أن جوهر السياسة الدولية يتطابق مع مثيله الداخلي، فكلما منها ما هو إلا صراع من أجل القوة وإن كان يرتبط ذلك بالضرورة بالسياق المختلف لمثل هذا الصراع في كل من المجالين، بمعنى تتمتع الدولة على المستوى الداخلي بوجود حكومة مركزية تحتكر امتلاك واستخدام القوة¹⁷ ، غير أن غياب تلك السلطة المركزية لفرض النظام Order يؤدي إلى حدوث صراع عنيف حيث تتجه الجماعات والدول للتصرف بشكل أكثر تشابهاً في حالة الفوضى.

وارتباطاً بذلك، ترى الواقعية أن الحرب الداخلية تؤدي إلى وجود فوضى داخل الدولة كنتيجة لضعف الدولة أو تفككها. أو عدم وجود حكومة مركزية، حيث يبرز دور المعضلة الأمنية والتي تعني هنا سعي كل طرف داخل الدولة لتحسين وضعه الأمني، فإذا كانت الفوضى على المستوى الدولي تقود الدول إلى الاستزادة من قوتها وبما يقود إلى الحرب بين الدول، فإن ذلك يحدث أيضاً داخل الدول عندما تنهار السلطة المركزية، الأمر الذي يكون من نتيجته حدوث حرب داخلية، بغض النظر عما إذا كان ذلك هو الهدف الأساسي لتلك الجماعات¹⁸، وتستمر تلك الجماعات في التصارع طالما استمر غياب السلطة المركزية الإكراهية، وتتوقف فقط عندما تصبح جماعة منها قوية بدرجة تكفي لفرض إرادتها على الجماعات الأخرى أو حدوث توازن في القوى كما هو الحال في الحرب بين الدول¹⁹ ، أي أن التفوق أو على الأقل توازن القوى هو الوسيلة لكبح العنف²⁰.

14 - Aurea de Toledo Gomes, Nation Building and U.S. Foreign Policy: A Critical Analysis, (Paper Presented at ISA/ABRI Joint International Meeting, Rio de Janeiro, Brazil, July 22-24, 2009), p. 24.

15 - انظر:

- سعاد محمود أبو إيليه، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

- George Abi Saab, United Nation Operation in the Congo 1960-1964, (Oxford University Press, 1978).

16- John Galting, Three Approaches to Peace: Peace Keeping, Pace Making, and Peace building, War and Defense A Essays in Peace Research, (Copenhagen: Christian Ejleis, 1976).

17 - Hans Morgenthau and Kenneth Thompson, Politics Among Nations, sixth edition, (Ny: Knopf, 1985), p. 39, p. 190.

18 - Robert Jervis, "Cooperation Under Security Dilemma", **World Politics**, Vol. 30, No. 2, January, 1978, pp. 167-213.

19 - Steven R. David, "The Primacy of Internal War", in Stephanie G. Neuman, (ed.), International Relations Theory and the Third World (New York: St. Martin's Press, 1998), p. 78.

20 - **Ibid**, p. 92.

أما بالنسبة لإنهاء الحرب الداخلية، فإن المدرسة الواقعية ترى أنه إذا كانت الحرب تقع بسبب الطبيعة الإنسانية الأنانية أو الفوضى، وحيث من الصعوبة تغيير تلك الطبيعة الإنسانية فإن وسيلة إنهاء الحرب تكمن في الحد من الفوضى أو إنهاؤها، فإذا كان ذلك مستحيلًا على مستوى النظام الدولي، فإنه ممكنًا على مستوى الحرب الداخلية، وفي هذا يرى توماس هوبز أن الحل يكمن في خلق حكومة مركزية قوية تتمتع بدرجة من القوة تكفي للتغلب على تلك التحديات، فإذا كان ينقص النظام القائم القوة الإكراهية اللازمة للاستقرار، فإن نظامًا آخر أكثر قدرة من الممكن أن يحل محله، وعندما يدرك الطرف المتمرد أنه لن يستطيع تحقيق مصالحه عن طريق استخدام العنف فإنه قد يتوقف عن استخدامه أو على الأقل لن يستمر عنفه سوى لفترة محدودة على المدى القصير²¹.

أي أن المهم عند الواقعية هو إيقاف العنف والفوضى، ومن ثم لا تهتم بأسباب هذا العنف، بمعنى أنها لا تهتم بالجدور الأساسية للصراع، وعمًا إذا كانت الجماعات داخل الدولة قد سلكت طريق العنف لأنها لا تشعر بالأمن، أو لأن الشعب يشعر بالإحباط، فكل ما تهتم به هو أن الجماعات سوف تتوقف عن استخدام العنف ومواجهة الحكومة عندما تدرك أنها لن تحصل على مكاسب أو ربحًا تعاقب بشدة إذا ما استمرت في استخدامه²².

وفي هذا الإطار تقدم الواقعية اقترايين لإنهاء الحرب الداخلية يفتحان الباب أمام تدخل العامل الخارجي، فمن جانب يستطيع التدخل الخارجي تغيير ميزان القوى الداخلي في الدولة الهدف، بما يسمح للطرف الأقوى بأن يفرض التسوية على الأطراف الأخرى، حيث يكون هذا الاقتراب غالبًا هو المفضل بالنسبة للفاعل الخارجي بدلاً من السماح للصراع من أن يستمر إلى ما لا نهاية، رغم ذلك فإن انتهاء الحرب الداخلية عن طريق التفاوض والتوصل إلى اتفاق تسوية غالبًا ما يكون مهمة صعبة، حيث إن تلك التسويات قد تؤدي إلى جعل المعضلة الأمنية أكثر خطورة، فغالبًا ما تترك تسويات الحرب الدولية كل طرف في الحرب قادرًا على الدفاع عن نفسه، في حين تتطلب تسويات الحروب الداخلية نزع سلاح أحد الأطراف في الوقت الذي يستمر في الحياة داخل نفس الدولة مع خصومه السابقين²³، ومن ثم فإن تدخل العامل الخارجي في حد ذاته لا يؤدي إلى سلام ما لم يدعم بنوع من القوة الإكراهية، بمعنى أن المعضلة الأمنية في الحروب الداخلية من الصعب حلها ما لم يتعهد العامل الخارجي بالتزامات معقولة بالتدخل باستخدام القوة لحماية الأطراف التي تم نزع سلاحها²⁴.

أما الاقتراب الآخر فيتمثل في المساعدة في إقامة حكومة مركزية قوية في الدولة الهدف، وذلك إما بالتدخل العسكري المباشر أو بتشجيع النخب الوطنية عن طريق تقديم مساعدات عسكرية وسياسية كافية لفرض سيادتها على أرضها²⁵، وفي ذلك تجادل الواقعية بأن تحقيق الأمن والاستقرار السياسي يجب أن يكون الهدف الأول للتدخل الخارجي، لأن البديل هو العودة للفوضى مرة أخرى، بمعنى أن نجاح التدخل الخارجي يجب أن يقاس بقدرته على تحقيق السلام والأمن الداخلي²⁶ الذي يؤدي إلى التغلب على المعضلة الأمنية التي قد تدفع الأفراد والجماعات داخل الدولة إلى الحصول على بديل آخر يمنحهم إياه، وفي ذلك يرى البعض ضرورة وضع استراتيجيات للتعامل مع العناصر المتطرفة المصرة على الاستمرار في استخدام العنف لتحقيق أهدافها، نظرًا لإدراكها الصراع على أنه مباراة صفرية، بحيث تتضمن تلك الاستراتيجيات مجموعة من العقوبات التي تزيد من عبء تكلفة الحرب على تلك العناصر²⁷.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن ما تقدمه الواقعية هو أقرب إلى إدارة الصراع وتسويته، بمعنى العمل على الحد من العنف أو الحيلولة دون تصاعده، دون أن يعني ذلك بالضرورة حل الصراع أي التعامل مع الجدور الرئيسية المسببة له، والذي يتطلب عملية طويلة المدى، وبالتالي فإن ما يقدمه النموذج الواقعي ما هو إلا نقطة بداية على طريق طويل قد يؤدي إلى تحقيق النظام order بالمعنى الذي تقصده الواقعية.

في المقابل، ترى المدرسة الليبرالية أن التدخل الدولي غير الإكراهي يستطيع في إطار ظروف محددة أن يحل محل الضمانات الأمنية الإكراهية التي تقدمها الواقعية كوسيلة للمساعدة في تسوية الحروب الداخلية، حيث منطلق "السلام الديمقراطي" الذي يحكم العلاقات بين الدول يمكن تطبيقه أيضًا فيما يتعلق بالحروب والصراعات الداخلية، ويرجع هذا المفهوم إلى كتابات إيمانويل كانت والذي يرى أن الدول الديمقراطية نادرًا ما يقاتل أحدها الآخر، ويرجع ذلك إلى عاملين:

21 - Ibid, p. 85.

22 - Ibid.

23 - Barbara F. Walter, "The Critical Barrier to Civil War Settlement", *International Organization*, Vol. 51, No. 3, Summer, 1997, p. 363.24 - Mark Peceny and William Stanley, "Liberal Social Reconstruction and Resolution of Civil War in Central America", *International Organization*, Vol. 55, No. 1, Winter 2001, p. 151.

25 - Fen Osler, Hampson and David Mendeloff, Intervention and the Nation-Building Debate, (Paper Presented at Annual Meeting of International Association, California, March 22-26, 2006), p. 18.

26 - Ibid, p. 14.

27 - Ibid, p. 19.

1 - معايير السلوك norms التي تحكم عملية صنع القرار في الدول الديمقراطية والتي تركز على نبذ العنف والتوافق compromise في حل الصراعات السياسية.

2 - القيود المؤسسية التي تحكم العملية السياسية الداخلية والتي تركز على مجموعة من التوازنات بين السلطات المختلفة، فضلاً عن تعقد عملية صنع القرار، الأمر الذي يجعل صانعي القرار على غير استعداد لاستخدام القوة العسكرية بدون الحصول على المساندة الداخلية، وهم في ذلك يتصورون أن صانعي القرار في الدول الديمقراطية الأخرى يخضعون لنفس تلك القيود، ومن ثم يمتنعون عن استخدام العنف في علاقتهم مع غيرهم من الدول الديمقراطية²⁸.

في نفس الإطار تفترض المدرسة الليبرالية أن الدول الديمقراطية قد طورت إدراكات إيجابية حول سلوك غيرها من الدول الديمقراطية تركز على الاحترام المتبادل، ومن ثم فإن الحلول التوفيقية أو الحفاظ على الوضع الراهن هي النتائج الوحيدة التي من المحتمل التوصل إليها في أي نزاع بينها، كذلك ترى الليبرالية أن الدول الديمقراطية تسعى لتوسيع تفاعلها الإيجابية، ومن ثم تدفعها هذه الرغبة في أن تصبح أكثر استجابة لمتطلبات غيرها من الدول الديمقراطية، خاصة وأن المعاملات التجارية المتبادلة بين الدول الديمقراطية تدفعها إلى تجنب الصراع مع شركائها، بمعنى أنه كلما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين المتصارعين كلما زاد ميلهم لحل اختلافاتهم بطريقة سلمية، بما يؤدي في النهاية إلى خلق مجتمع من المصالح فيما بينها Community of Interests، ومن ثم فهي تختلف في ذلك عن المدرسة الواقعية التي افترضت وجود قيود على سعي الدول لتحقيق علاقات تعاون مستقر فيما بينها بدعوى سعي الدول للحصول على المكاسب النسبية وعدم تأكدها من الدوافع السلمية للدول الأخرى²⁹.

وارتباطاً بما سبق، ترى الليبرالية أن الديمقراطية تقدم أفضل الآليات لتقديم حلول طويلة المدى للحروب الداخلية، فعلى الرغم من عمق المعضلة الأمنية لأطرافها وعدم الثقة المتبادلة بينها إلا أن عملية اعتناق تلك الأطراف للمعايير الليبرالية القائمة على التسامح مع الآخر ونبذ العنف وحل الصراع والتوصل إلى الحلول الوسط، فضلاً عن بناء المؤسسات السياسية التي تقيد أو تضع حدوداً على قدرة الدولة على استخدام القوة ضد مواطنيها، يمكن أن يقدم حلاً لمعضلة الأمن، ويمكن أن تجعل الطرف متزوع السلاح لديه ثقة في الحفاظ على أمنه حتى في حالة غياب تقاسم السلطة أو عدم وجود ضمانات أمنية إكراهية (عن طريق الطرف الثالث كما تنادي المدرسة الواقعية)، حيث يتم ذلك عن طريق عملية نشئة تتضمن نقل المعايير الليبرالية إلى مجتمع تلك الدول بحيث يتم إدماجها في المؤسسات السياسية التي يزمع إنشاؤها أو بمعنى آخر تأسيس هذه المعايير Become Institutionalized، حيث يأتي دور الفاعلين الدوليين مثل الأمم المتحدة في تدعيم الالتزام بتلك المعايير بما يساعد على امتدادها من النخبة إلى المجتمع ككل³⁰.

وبذلك يتم تعديل تفضيلات أطراف الصراع وإعادة تشكيل هوياتهم عن طريق تبني معايير جديدة، تلك العملية التي تسميها مارثا فانيمور "البناء الاجتماعي الاستراتيجي"، حيث تزداد فاعليتها حين يتم الربط بين الخطاب واستراتيجيات تركز على منح مكافآت أو فرض عقوبات في حالة خرق تلك المعايير³¹.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن المجتمع الدولي أصبح منذ نهاية الحرب الباردة أكثر ميلاً لحل الصراعات وبناء السلام في مواقف ما بعد انتهاء الصراع اعتماداً على الاستراتيجيات الليبرالية، حيث تقوم الأمم المتحدة والفاعلون الدوليون بالعمل على إعادة بناء المجتمعات التي شهدت صراعات داخلية بتبني المعايير الليبرالية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

ومن ثم فإن السؤال الأهم بالنسبة لصانع القرار المصري يتمثل في مدى ملائمة ذلك لواقع دول الجنوب الذي تنتمي إليه مصر، والذي يعد من الناحية الواقعية المسرح الأساسي للصراعات الداخلية بعد انتهاء الحرب الباردة للدرجة التي أطلق عليه "منطقة الصراع Zone of Conflict"، مقابل "منطقة السلام Zone of Peace" مثله في الشمال الصناعي المتقدم. حيث تمثل الإجابة على هذا السؤال مقدمة مهمة لتطوير وزيادة فاعلية الدور المصري في عمليات بناء السلام من جانب، والمساهمة في تطوير نموذج بناء السلام الذي تطبقه منظمة الأمم المتحدة ليصبح أكثر ملائمة لواقع دول الجنوب سياسياً واقتصادياً وثقافياً من جانب آخر.

حيث تركز الجهود الدولية لبناء السلام المدفوعة من الخارج على القيام بتلك العملية اعتماداً على نماذج تطورت في إطار تقاليد غربية خالصة تدمج فيها الليبرالية بالسلم، وهو ما قد لا يتناسب بالضرورة مع السياقات المحلية في الدول موضع الصراع، ومن ثم لماذا لا يتم اللجوء في بناء السلام إلى الحلول والأعراف التقليدية محلية المنشأ، والتي قد تكون أكثر قدرة على إعادة بناء الثقة وتميئة الظروف للتعايش الاجتماعي بين

28 - Christopher Layne, "Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace", *International Security*, Vol. 19, No. 2, Fall, 1994, pp. 10-11.

29 - *Ibid*.

30 - Mark Peceny and William Stanley, *Op. Cit.*, pp. 153-160.

31 - Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "Inter-norm Dynamics Adhere and Political Change", *International Organization*, Vol. 52, No. 4, 1998.

أطراف الصراع؟، بمعنى آخر تبني نهج بناء السلام من أسفل إلى أعلى بالاعتماد على المقاربات المحلية التي تعرفها تلك المجتمعات حتى من قبل فترة الخبرة الاستعمارية، وذلك ليس كصيغة بديلة عن المقاربات الدولية، ولكن على أحسن تقدير كبعد مكمل لها بما يضمن في النهاية زيادة فاعلية ونجاح عمليات بناء السلام في تلك المجتمعات.

ثانيًا: تجارب مختارة من عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام:

يستعرض هذا الجزء خبرة الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال تحليل أربع عمليات مختلفة لبناء السلام في تيمور الشرقية وكوسوفو والسلفادور وسيراليون، وتختلف تلك العمليات من حيث الأهداف التي سعت لتحقيقها، والأساس القانوني الذي ارتكز عليه تشكيلها، فضلاً عن نطاق السلطات التي منحت لها، وأخيرًا المخرجات المترتبة عليها. كما يحاول هذا الجزء تتبع طبيعة الدور الذي لعبته مصر في هذه العمليات وإلى أي مدى شاركت في الجهود الخاصة ببناء السلام في تلك الدول.

1 - تجارب بناء السلام في العالم:

أ - عملية تيمور الشرقية:

تمثل عملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية³² أكثر الحالات إثارة لاهتمام الباحثين نظرًا لتصنيفها على أنها أكثر عمليات الأمم المتحدة نجاحًا في مجال بناء السلام³³، حيث تتمتع الإدارة الدولية الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بوضع خاص مقارنة بالإدارة الدولية الانتقالية في حالات أخرى نظرًا للمالي:

- عانت تيمور الشرقية من تأخر التخلص من الاستعمار، حيث أدى تدخل أندونيسيا في تيمور الشرقية إلى حرمان سكانها من ممارسة حقوقهم تقرير المصير والتخلص من الاستعمار البرتغالي، ومن ثم فإن حالة تيمور الشرقية تثير تساؤلات تتعلق بحق تقرير المصير.

- يتم النظر إلى حالة تيمور الشرقية على أنها تمثل أكثر عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام راديكالية، نظرًا لأنها أدت إلى ميلاد دولة جديدة.

- غياب أي صراع داخلي بين سكانها أثناء ممارسة الإدارة الدولية لمهامها، حيث إن شعبها يتمتع نسبيًا بالتجانس ولا يعاني من الانقسامات الإثنية كما هو الحال في حالات أخرى مثل كوسوفو على سبيل المثال³⁴.

وفي هذا الإطار سيتم تحليل مهمة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عبر المراحل المختلفة وصولًا إلى استقلال الدولة.

خضعت تيمور الشرقية للتنافس الاستعماري بين كل من البرتغال

وهولندا، حيث وصل التجار البرتغاليون الأوائل إلى تيمور الشرقية في أوائل القرن السادس عشر طمعًا في موارد الجزيرة خاصة خشب الصندل، في حين أسس الهولنديون مستعمرات في النصف الغربي لتيمور، ومن ثم اقتسمت الدولتان الجزيرة رسميًا فيما بينها (الهولنديون في الغرب والبرتغاليون في الشرق)، واستمر هذا الوضع حتى الحرب العالمية الثانية عندما قامت اليابان باحتلال تيمور الشرقية في فبراير 1942 بالرغم من حياد البرتغال، واستمر ذلك الاحتلال حتى سبتمبر 1945، وبعد انتهاء الحرب حصلت أندونيسيا على استقلالها عن هولندا، ومن ثم أصبحت تيمور الغربية عام 1949 جزءًا من أندونيسيا، في حين ظلت تيمور الشرقية تحت حكم البرتغال³⁵.

32 - تقع تيمور الشرقية والتي تُعرف رسميًا بتيمور ليشتي Timor-leste في الطرف الشرقي من الجزر الأندونيسية في الشمال الغربي من قارة أستراليا، وتعد من أحدث الدول التي انضمت للأمم المتحدة بعد موافقة الجمعية العامة على عضويتها في 27 سبتمبر 2002 وتعد العضو رقم 191 في الأمم المتحدة، لمزيد من التفاصيل حول بناء دولة تيمور الشرقية. انظر:

J. Troub, "Inventing East Timor", *Foreign Affairs*, Vol. 79, 2002.

33 - Markus Benzing, "Midwifing a New State: The United Nations in East Timor", *Max Plank Yearbook, of United Nations Law*, Vol. 9, 2005, p. 296.

34 - *Ibid*, p. 297.

35 - R.S. Lark, "The Decolonization of East Timor and United Nations Norms on Self – Determination and Aggression", *The Yale Journal of World Public Order*, Vol. 7, 1980.

وفي ديسمبر 1960 وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة تيمور الشرقية على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تمت الإشارة إلى البرتغال بوصفها السلطة التي تتولى الإدارة في ذلك الإقليم، غير أن البرتغال ظلت غير راغبة في قبول الالتزامات المترتبة على هذا الوضع من عام 1955 حتى عام 1974، ولم يتغير ذلك إلا بعد الإطاحة بنظام كاتانو Caetano في البرتغال، حيث وافقت الحكومة الجديدة على القيام بواجباتها تجاه تيمور الشرقية حين فضلت تبني نهج الحكم الذاتي التدريجي للمستعمرات واعترفت بحق شعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره³⁶.

ومن ثم تشكلت الأحزاب السياسية في الإقليم، حيث كان من أهمها الاتحاد الديمقراطي التيموري، والرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية، وفي حين فضل الأول وجود فترة انتقالية ممتدة من الاتحاد مع البرتغال فإن الثاني اختار الاستقلال، بينما سعى حزب ثالث وهو الاتحاد الشعبي الديمقراطي للاندماج في جمهورية أندونيسيا، وفي عام 1974 غيرت الرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية اسمها إلى الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية، كما شكلت جناح عسكري للقتال من أجل الحصول على الاستقلال، واستطاعت إعلان استقلال تيمور الشرقية تحت اسم جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، غير أن هذا الأمر لم يستمر سوى أيام قليلة، حيث قامت القوات الأندونيسية في 7 ديسمبر 1975 باحتلال تيمور الشرقية تلبية لدعوة من الاتحاد الديمقراطي التيموري³⁷.

وبالرغم من إدانة الجمعية العامة لتصرف أندونيسيا ومطالبتها بالانسحاب الفوري فإن مجلس الأمن لم يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، وإنما أخذ يكرر دعوته بالانسحاب حتى إبريل 1976، وبعد ذلك لم يتم النظر مرة أخرى في مسألة تيمور الشرقية لمدة 23 عامًا حتى مايو 1999؛ في حين ظلت الجمعية العامة تدرج المسألة بانتظام على جدول أعمال دوراتها، حيث يتم تأجيل النظر فيها، ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لأندونيسيا خلال مرحلة الحرب الباردة³⁸.

وبالرغم من أن مقاومة شعب تيمور الشرقية قد استمر طوال تلك الفترة إلا أنه منذ منتصف الثمانينيات تم استبدال المعارضة العسكرية بحركة مقاومة مدنية أوسع نطاقاً بالرغم من أساليب القمع التي تبنتها السلطات الأندونيسية، والتي وصلت إلى الذروة في 12 نوفمبر 1991، عندما تم إطلاق النار على المتظاهرين من مسافة قريبة فيما يسمى "بمقبرة سانت كروز"، وأسفر ذلك عن مقتل أكثر من 275 فرداً، فكان لتلك الواقعة دور في إعادة مسألة تيمور الشرقية إلى دائرة الاهتمام الدولي، خاصة وأن أندونيسيا كانت في تلك الفترة تعاني من أزمة اقتصادية تصاعدت عام 1997، ومن ثم أصبحت أكثر استجابة لضغوط المجتمع الدولي نظراً لشدة احتياجها إلى المساعدات الاقتصادية³⁹.

وهو ما تحقق مع مجيء بحر الدين حبيبي رئيساً للجمهورية عام 1998، حيث أبدى استعدادة لمناقشة وضع تيمور الشرقية، ومن ثم تم إبرام اتفاقية بين أندونيسيا والبرتغال في 5 مايو 1999 تحت رعاية الأمم المتحدة، وبموجبها منح شعب تيمور الشرقية حق التصويت على مستقبل بلادهم السياسي، في إطار خيارين هما الحكم الذاتي في إطار أندونيسيا أو الاستقلال⁴⁰، وقد بلغت نسبة الإقبال على التصويت 98% من السكان وبلغت نسبة التصويت لصالح الاستقلال 78%⁴¹.

وبينما كانت هناك اضطرابات متقطعة قبل التصويت أمكن السيطرة عليها، إلا أن العنف من جانب الميليشيات الموالية لأندونيسيا قد تصاعد بعد الإعلان عن نتيجة التصويت، حيث قتل المئات بينما فر حوالي 200 ألف من السكان إلى تيمور الغربية، في حين فر حوالي 500 ألف فرد إلى الجبال والكنائس، كما أسفر العنف عن تدمير حوالي 75% من البنى التحتية ومعظم مباني العاصمة⁴². وهو ما أدى إلى إصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1264 في 15 سبتمبر 1999 الذي أشار فيه إلى أن الوضع في تيمور الشرقية يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ومن ثم تشكيل قوة متعددة الجنسيات بقيادة أستراليا (INTERFET) والتي نجحت في وضع حد للعنف⁴³.

36 - Ibid.

37 - Markus Benzing, *Op. Cit.*, p. 301.

38 - Ibid, p. 302.

39 - D. Kingsbury, "East Timor to 1999" in I.D. (ed.), *Guns and Ballot Boxes*, (Monash, VIC, Australia: Monash Asia Institute, 2000), p. 17.

40 - لتفاصيل الاتفاق بين جمهورية أندونيسيا وجمهورية البرتغال حول مسألة تيمور-الشرقية انظر:

Report of the Secretary General on the Question of East Timor, Doc. A/53/951 – S/1999/513 of 5 May/1999:

<http://www.un.org/Docs/scres/1999/sc99.htm>41 - Markus Benzing, *Op. Cit.*, p. 304.

42 - Report of the International Commission of Inquiry on East Timor to Secretary General, Doc. A/54/726 – S/2000/59 of 31 Jan. 2000:

<http://undocs.org/A/54/726>43 - Markus Benzing, *Op. Cit.*, p. 305.

وفي 25 أكتوبر 1999 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1272 الذي يقضي بإنشاء الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية UNTAET، لتتحمل المسؤولية الشاملة لإدارة تيمور الشرقية⁴⁴، والجدير بالذكر أن هذه الإدارة أنشأت بموجب الفصل السابع من الميثاق، ومن ثم حصلت على التفويض باستخدام كافة التدابير اللازمة للاضطلاع بمهامها، وارتباطاً بذلك مارست الإدارة الانتقالية السلطة التشريعية والإدارية من خلال اللوائح (القوانين) والتوجهات.

ومن المثير للاهتمام بأنه في حالة تيمور الشرقية كانت جميع مشروعات القوانين يتم إحالتها إلى مقر الأمم المتحدة بنيويورك للموافقة عليها قبل إصدارها، بالإضافة إلى ذلك باشرت الإدارة الانتقالية اختصاصات السلطة القضائية، حيث كان إقامة العدل أحد المهام الرئيسية المكلفة بإنجازها، حيث فوض رئيس الإدارة الانتقالية هذه السلطة كاملة في مارس 2000 وفقاً للائحة رقم 11/2000، كذلك فوضت الإدارة الانتقالية بتولي مسؤولية إبرام الاتفاقيات الدولية والتمثيل الخارجي باسم تيمور الشرقية، حيث كان من الضروري من الناحية الواقعية التفاوض مع أندونيسيا بشأن العلاقات الحدودية، كذلك التفاوض مع أستراليا بشأن تحديد المصالح في استغلال الموارد في بحر تيمور، حيث حدد ما سمي بـ"ترتيب بحر تيمور" حصول تيمور شرقية على 90٪ من إنتاج النفط والغاز في منطقة نفطية مشتركة مع أستراليا⁴⁵.

وبعد شهر من تولي الإدارة الانتقالية مسؤوليتها، أنشأ رئيسها أول مؤسسة رسمية لتنفيذ شرط الحوار الوارد في تفويض قرار مجلس الأمن لتعزيز مشاركة النخبة التيمورية، وتمثل ذلك في المجلس الاستشاري الوطني، وهو هيئة غير منتخبة ومهمته إسداء المشورة إلى رئيس الإدارة الانتقالية في جميع المسائل المتعلقة بممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي مرحلة تالية تم تشكيل الحكومة الانتقالية الأولى، ثم الحكومة الانتقالية الثانية كمحاولة لإرساء الأسس الرئيسية للمؤسسات السياسية لتيمور الشرقية، غير أنه من الملاحظ أن القرارات المتخذة من جانب تلك الحكومات كانت تعرض على رئيس الإدارة الانتقالية للموافقة عليها، ومن ثم فإنها من الناحية الواقعية غير ملزمة قانوناً إذا لم يتم الموافقة عليها⁴⁶، وهو ما جعل البعض يرى أن الإدارة الانتقالية الدولية في تيمور الشرقية تتنافس مع أهل تيمور الشرقية على إدارة عملية بناء الدولة⁴⁷.

وبالرغم أن تفويض الإدارة الدولية الانتقالية في تيمور الشرقية لم يتضمن البدء في عملية وضع الدستور، حيث لا يشكل الدستور شرطاً مسبقاً ضرورياً لاستقلال الدولة، إلا أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 4 أكتوبر 1999 قد جعل مساعدة شعب تيمور الشرقية في وضع دستور أحد أهداف الإدارة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك كان هناك اعتقاد عام داخل الإدارة الانتقالية بأن تسليم السلطة إلى شعب تيمور الشرقية لن يكون ممكناً إلا بعد أن يتم وضع إطار دستوري يوجه الخطوات التالية للدولة المستقلة حديثاً، وهو ما تم بالفعل حيث تم طرح مشروع الدستور للتصويت عليه في 22 مارس 2002 وحصل على تأييد 73 صوتاً من أصل 88 صوتاً⁴⁸.

وخلافاً لعملية الأمم المتحدة في كوسوفو لم تصدر الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية قواعد تحدد امتيازات وحصانات موظفيها، وفي ظل هذا الغياب تم تطبيق القواعد العامة الواردة في اتفاقيات امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وبالتالي تمتع موظفو الإدارة بالحصانة من الإجراءات القضائية التي تتبع المحاكم المحلية، إلا في حالات استثنائية تشمل حالات التورط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الجرائم الخطيرة⁴⁹.

من جانب آخر كان على الإدارة الالتزام بتقديم تقرير لمجلس الأمن الدولي كل ستة شهور، غير أن البعض يرى أن هذه الآلية مشكوك في فاعليتها خاصة في حالة تيمور الشرقية، حيث يصعب على مجلس الأمن أن يشكك في أداء إدارة أنشأت وفقاً لقرار صادر عنه⁵⁰، كما كانت مفوضية حقوق الإنسان تصدر تقريراً حول حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، غير أن الواقع يشير إلى أن تلك التقارير لم تذكر سوى القليل عن حماية حقوق الإنسان الفردية في مواجهة أعمال الإدارة الدولية الانتقالية، حيث ركزت تقاريرها على قضايا بناء قدرات تيمور الشرقية في مجال حماية حقوق الإنسان، ومن ثم يمكن القول إن جهود الإدارة الانتقالية فيما يتعلق بالامتثال لحقوق الإنسان وضمان الحقوق الفردية والإنصاف كانت محدودة مقارنة بنظام أمين المظالم الذي تم إنشاؤه في كوسوفو⁵¹.

44 - UN Doc. S/RES/1272 (1999) of 25 Oct. 1999:

<https://daccess-ods.un.org/TMP/1792557.68656731.html>

45 - N. Bugalski, "Beneath the Sea: Determining a Maritime Boundary Between Australia and East Timor", *Alternative Law Journal*, Vol. 29, 2004, pp. 290-292.

46 - Markus Benzing, *Op. Cit.*, pp. 326-328.

47 - J.M. Saldana & M.X. Magno, "Mission Implementation: Developing Institutional Capacities" in: N. Nizami (ed). *The United Nations Transitional Administration in East Timor*, 2002, pp. 161-163.

48 - Markus Benzing, *Op. Cit.*, p. 330.

49 - *Ibid*, p. 327.

50 - *Ibid*.

51 - *Ibid*.

وقد حصلت تيمور الشرقية على الاستقلال في 20 مايو 2002، وباستقلالها حلت بعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية (UNMISSET) محل الإدارة الانتقالية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1410 وذلك لمدة 12 شهر لتقديم المساعدة إلى المؤسسات الوليدة في تيمور الشرقية بما يحقق استقرارها السياسي، كذلك تعزيز البنية التحتية والإدارة العامة وتطبيق القانون والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي للدولة، وضمنت البعثة ثلاثة عناصر، هي عنصر مدني وعنصر شرطي وعنصر عسكري.

وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة منحت تفويضًا باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق مهامها وذلك بدون النص صراحة على وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين في القرار، كما منح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سلطة واسعة في صنع القرار في مجال المهام الإدارية مثل الخدمات المالية والنظم الداخلية، وتم تمديد تفويضها لمدة ستة شهور بقرار المجلس رقم 1543 لسنة 2004، ثم صدر قرار آخر رقم 1573 لسنة 2004 الذي مدد تفويض البعثة لمدة ستة شهور أخرى انتهت في 20 مايو 2005 بشكل نهائي، وقام مجلس الأمن على إثر ذلك بإنشاء بعثة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي UNOTIL بوصفها بعثة سياسية خاصة للمتابعة لمدة عام واحد لتقديم الدعم للمؤسسات الحكومية الرئيسية، وتأهيل الشعب على أساليب الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان⁵².

2 - عملية كوسوفو:

تمثل حالة كوسوفو حالة خاصة حيث مارست فيها الأمم المتحدة من خلال الإدارة الدولية للأقاليم ممثلة في United Nations Mission In Kosovo UNMIK، سلطات حكم مباشر على إقليم كوسوفو.

يلعب إقليم كوسوفو دورًا محوريًا في ذاكرة الحركات القومية لكل من الألبان والصرب على حد سواء من حيث ارتباطه بهويتهم الجماعية. حيث تنبع أهميته للألبان من الدور الذي لعبه الإقليم في الفترة التاريخية الممتدة من 1878 حتى 1992 ومولد الحركة القومية الألبانية التي قادت إلى استقلال ألبانيا عام 1912، كما أنه يمثل للصرب رمزًا للقومية الصربية بالرغم أنه شهد معركة "حقل الطيور السوداء Field of Black Birds" عام 1389 والتي هُزم فيها الجيش الصربي بقيادة الأمير لازر على يد القوات العثمانية بقيادة السلطان مراد الأول⁵³. وفي حرب البلقان الأولى 1912 استعاد الصرب السيطرة على الإقليم الذي استمر لأكثر من خمسين عامًا تحت الحكم العثماني تحول خلالها سكانه من إلى الإسلام، وبالرغم من التكوين الديموجرافي للإقليم فإنه تم تقسيمه بين كل من صربيا والجبل الأسود ولم يصبح جزءًا من الدولة الألبانية الجديدة⁵⁴.

وبتولي تيتو الحكم في يوغوسلافيا تمتع الإقليم بالحكم الذاتي وفقًا للدستور اليوغوسلافي لعام 1974، وبوفاة تيتو عام 1980 طالب الإقليم بالتمتع بوضع جمهورية مستقلة في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية SRFY، غير أنه بتصاعد القومية الصربية على يد سلوبدان ميلوسيفيتش Slobadan Milosevic وحل برلمان كوسوفو في 1990، أعلن 114 نائبًا من أصل 180 عضوًا استقلال كوسوفو كجمهورية مستقلة داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتم إجراء استفتاء على ذلك كان من نتيجته موافقة 99٪ من إجمالي المشاركين والتي بلغت نسبتهم 87٪ من إجمالي سكان الإقليم، وبالتالي جرت انتخابات رئاسية في مايو 1992 فاز فيها "تحالف من أجل كوسوفو الديمقراطية" الذي يتزعمه الألباني روجوفو Rugove الذي تولى الرئاسة⁵⁵، الأمر الذي أدى إلى استخدام القوة من جانب قوات الشرطة الصربية.

وبالرغم من طلب روجوفو للحماية الدولية، إلا أن ذلك لم يترتب عليه نتائج ملموسة، ولكون قضية كوسوفو لم تشملها المفاوضات الدولية في داييتون في 1995 استمرت الأوضاع كما هي، ولذلك بدأت المقاومة المسلحة لاستقلال كوسوفو والتي قادها "جيش تحرير كوسوفو Kosovo Liberation Army"، حيث قوبلت بعنف شديد من جانب الشرطة الصربية فضلًا عن قوات أمن خاصة، وهو ما وصل للذروة بهجوم تلك القوات على قرى ومدن الإقليم متسببة بذلك في مقتل مئات الضحايا، وهو ما جذب اهتمام المجتمع الدولي بالوضع المتردي في الإقليم⁵⁶.

وارتباطًا بذلك، دعم مجلس الأمن الدولي استراتيجية ما سمي بـ"جماعة الاتصال Contact Group" والتي ضمت ست دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الروسي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي وفقًا لها تم فرض حظر السلاح على الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي⁵⁷، رغم ذلك تجاهلت صربيا القرار، وبالتوازي مع ذلك كثفت القوات الصربية حملاتها على الإقليم، مما تسبب في فرار أكثر من

52 - Ibid, p. 347-351.

53 - Von Bogdandy and R. Wolfrum, UNMIK in Kosovo: Struggle with Uncertainty, Max Plank Yearbook of United Nations Law, Vol. 9, 2005, p. 229.

54 - Ibid, p. 230.

55 - لتطورات الأوضاع داخل إقليم كوسوفو انظر:

A. Schnabel and R. Thakur (eds). Kosovo and Challenge of Humanitarian Intervention selective indignation, collective action and international citizenship tokyo(United nations university press), 2000.

56 - Von Bogdandy and R. Wolfrum, Op. Cit., pp. 230-231.

57 - S/RES/1160 (1998) of 31 March 1998.

2300 من منازلهم خلال أربعة شهور، وهو ما أدى إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم 1199 في 23 سبتمبر 1998 مطالباً بوقف إطلاق النار وبدء الحوار بين قادة إقليم كوسوفو والجمهورية الفيدرالية⁵⁸. ولتفادي معارضة روسيا فإن هذه المطالب قد دعمها التهديد بتوجيه ضربات جوية من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك مراقبة وقف إطلاق النار من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا⁵⁹.

غير أن الجهود السابقة لم تمنع من قيام صدامات عنيفة بين المدنيين من السكان، وإن أدت المساعي الدبلوماسية إلى التوصل لاتفاقيات Rambouillt بعد ثلاث سنوات، حيث تم التأكيد فيها على إنشاء مؤسسات مستقلة لإقليم كوسوفو، والتأكيد على سيادة دولة يوغوسلافيا، بالإضافة إلى نشر قوات لمنظمة حلف شمال الأطلسي لفرض الالتزام بنود الاتفاقيات، غير أن رفض صربيا لبنود تلك الاتفاقيات، أدى إلى توجيه ضربات جوية لها من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي بدأت في 24 مارس 1999 واستمرت حتى 8 يونيو 1999، عندما قبلت الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية وجمهورية صربيا خطة السلام التي وضعتها مجموعة الثمانية، وتم بموجبها توقيع معاهدة بين قوات KFOR وحكومات الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية وجمهورية صربيا.

وقد ارتكزت المبادئ الأساسية لخطة السلام لمجموعة الثمانية على ما تضمنته اتفاقيات Rombouillt من بنود، فضلاً على قرار مجلس الأمن رقم 1244 والذي تضمن التزام الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية بإنهاء العنف وسحب كل قواتها العسكرية والشرطة من كوسوفو، كذلك وقف كل أعمال الاعتداء ونزع السلاح. بالإضافة إلى ذلك منح القرار منظمة حلف شمال الأطلسي تفويضاً بنشر مكون عسكري KFOR، وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء مكون مدني دولي في إقليم كوسوفو هو UNMIK⁶⁰.

وبالمقارنة بعملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية UNTAET والتي منحت تفويضاً باتخاذ الإجراءات الضرورية لإنجاز مهامها، ومن ثم ضمت مكون عسكري مدمج فيها حل محل القوات متعددة الجنسيات INTERFET، فإن KFOR كان مكون عسكري منفصل عن البعثة حولت له سلطات منفصلة وفقاً للقرار 1244⁶¹، حيث حدد القرار مهمة المكون المدني في إقامة إدارة مدنية في كوسوفو، وتسهيل العملية السياسية لتحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو، ونظراً لأن القرار 1244 كان نتيجة لمفاوضات دولية كثيفة فإنه اتسم بدرجة كبيرة من الغموض، ففي الوقت الذي كان يدعو إلى مساعدة كوسوفو لتحديد وضعها المستقبلي، أكد على احترام سيادة ووحدة أراضي يوغوسلافيا، وهو ما أدى فيما بعد إلى تحديات للمكون المدني للبعثة UNMIK، حيث كان على الإدارة الانتقالية الموازنة بين أعداد كوسوفو للاستقلال من جانب والحفاظ على سيادة يوغوسلافيا من جانب آخر⁶².

ووفقاً لهذا القرار تحددت مهام البعثة في أربعة أعمدة، كل منها ترأسه منظمة دولية مختلفة وإن كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة تأمل أن تتفاعل تلك المنظمات في إطار من العمل المشترك على أرض الواقع لتجنب المشكلات التي واجهت عمليات الأمم المتحدة السابقة لبناء السلام، وتتمثل تلك الأعمدة فيما يلي:

- العمود الأول يختص بال مجال الإنساني وذلك تحت رعاية المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وقد استمر عمل المفوضية حتى عام 2000، أي نهاية ما أطلق عليه مرحلة الطوارئ emergency stage، حيث تشكل عمود جديد يغطي مجالي الشرطة والقضاء تتولاه الأمم المتحدة نفسها.

- العمود الثاني أطلق عليه الديمقراطية وبناء المؤسسات Democratization and Institutions Building تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

- العمود الثالث خاص بالتعمير والتنمية الاقتصادية Reconstruction and Economic Development وتحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

- مكون مدني للإدارة وهو الإدارة الانتقالية في كوسوفو ويخضع مباشرة للأمم المتحدة⁶³.

58 - S/RES/1199 (1998) of 23 Sep. 1998.

59 - W. Czaplinski, "The Activities of OSCE in Kosovo" in C. Tomuschat (ed.), Kosovo and the International Community, 2007.

60 - M. Bothe & T. Moran, "The United Nations in Kosovo and East Timor, Problemo of a Trusteeship Administration", **International Peacekeeping**, No. 6 (2000), pp. 152-155.

61 - Von Bogdandy and R. Wolfrum, **Op. Cit.**, pp. 234-244.

62 - S/RES/1244:1999,

[http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1244\(1999\)](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1244(1999))

63 - Nicolas Lemay-Hebert, "State Building from the Outside-IN: UNMIK and Its Paradox" (paper presented at 49th ISA Convention, San Francisco, March 26-29, 2008), p. 5.

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوسوفو تتميز بسمة جديدة، وهي تركيز الإشراف على الأعمدة الأربعة السابقة في يد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة⁶⁴ والذي عُده من الناحية القانونية رئيساً لكوسوفو، حيث تحددت مسؤوليته في التأكيد على تماسك البعثة ككيان واحد، وتسهيل العملية السياسية لتحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو، ومن ثم لم يكن يتمتع فقط بالسلطة على كل أراضي الإقليم، ولكن وضعت في يده كل السلطات التشريعية والتنفيذية وإدارة القضاء⁶⁵، وبذلك فإن UNMIK تعد أيضاً من الناحية الفعلية بمثابة حكومة لكوسوفو، ومن ثم أصبح عليها أن تفي بنفس المتطلبات التي يتحتم على أي حكومة القيام بها حتى تتمتع بالشرعية، أو بمعنى أكثر دقة حتى تقنع السكان المحليين بشرعية حكمها، وهنا قد يكون من المفيد التساؤل حول مدى نجاح عملية الأمم المتحدة في كوسوفو في هذا المضمار.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن UNMIK لم تنجح تماماً في أداء مهامها، ويمكن التذليل على ذلك بالاستعانة بالتقارير الصادرة عن هيئة المعونة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، حيث أشارت تلك التقارير إلى انخفاض نسبة رضا السكان المحليين عن أداء الإدارة الدولية من 63.8٪ (في الفترة من سبتمبر-أكتوبر 2002)⁶⁶ إلى 20.7٪ (في الفترة من يناير-إبريل 2003)⁶⁷، وهو ما استغلته العناصر السياسية المحلية لدرجة أن الكثير من أهل كوسوفو صرح بأنه طالما تم إنجاز التفويض فلماذا تستمر البعثة في التواجد في الإقليم، بل إن الأمر لم يتوقف عند مجرد التصريحات حيث انفجر عدم الرضا في أحداث مارس 2004 والتي تمثل أكبر أحداث عنف شهدها الإقليم منذ عام 1999⁶⁸.

ويمكن الإشارة إلى أهم عوامل التي حدثت من فاعلية UNMIK وبالتالي حالة عدم رضا سكان كوسوفو عن أدائها في الآتي:

- 1 - عدم تقدم الأوضاع الاقتصادية في الإقليم، فوفقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن مقارنة الموقف في كوسوفو بأحوال أفقر البلاد الأفريقية⁶⁹.
- 2 - استخدام البعثة لاقتراب الإثنية في التعامل مع الموقف في كوسوفو، فهي لم تحاول خلق هوية جديدة واحدة تجمع الفرقاء في مجتمع قائم على التعدد الإثني، وهو ما انعكس في تخطيطها وتنفيذها لأي سياسة في الإقليم⁷⁰، فمنذ البداية تعاملت العناصر الرسمية للإدارة مع السكان على أساس الإثنية، وأفضل مثال على ذلك استخدام اصطلاح ألبان كوسوفو K-Albanians، و صرب كوسوفو K-Serbs. نفس المقولة تصدق على جميع المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية العاملة في الإقليم، مما أدى إلى تكريس الإثنية في المجتمع، ومن ثم يمكن القول بأن الإدارة الدولية إذا كانت قد نجحت في إقامة مؤسسات مهدت لاستقلال كوسوفو، إلا أنها قد فشلت في جمع سكان الإقليم حول مواطنة واحدة Kosovo Citizenship⁷¹.

- تباين أسلوب ممارسة الإدارة لسلطاتها وفقاً للسمات الشخصية لرئيس البعثة، وما قد ترتب عليها استبعاد إشراك العناصر المحلية في عملية إدارة الإقليم، وفي هذا الإطار يمكن القول إن ممارسة الإدارة الدولية للأقاليم لسلطاتها تحت رئاسة هاري هولكيري كانت أقرب إلى الممارسات الاستعمارية، حيث تم استبعاد عناصر المجتمع المحلي، وهو ما تغير مع وصول سورين-جيسن بيترسون للرئاسة، حيث ارتفع معدل الرضا الشعبي في ظل رئاسته ليصل إلى 80٪ في عام 2005⁷².

وبعد ستة سنوات وأربعة شهور من عملية الأمم المتحدة في كوسوفو بدأت المرحلة الأخيرة في الوصول بالإقليم إلى الاستقلال، وبالرغم من أن معايير إنجاز المهمة في كوسوفو كانت غير مؤكدة، إلا أن بيترسون أكد أن الوقت قد حان للانتقال إلى المرحلة التالية في العملية السياسية، ومن ثم تم تخفيض حجم البعثة والبدء في إعداد كوسوفو للمرحلة التالية من التطور السياسي، ولعل هذا التغير الجذري في طبيعة البعثة وممارستها هو المسئول عن ارتفاع معدل الرضا عن أدائها⁷³.

64 - وقد رأس عملية الأمم المتحدة في كوسوفو UNMIK سبعة أشخاص على النحو التالي:

- Sergio Vierra de Mello (يونيو - يوليو 1999)
- Bernard Kouchner (حتى يناير 2001)
- Hans Haekkerup (حتى ديسمبر 2001)
- Michael Steiner (حتى يوليو 2003)
- Harri Holkeri (حتى يونيو 2004)
- Soren Jessen - Petersen (حتى سبتمبر 2006)

- Joachim Rucker استمر حتى استقلال كوسوفو
65 - UNMIK/Reg/1999/1, 25 July/1999, Report of the Secretary-general on the UNMIK, 12 July, 1999.

66 - Nicolas Lemay-Hebert, **Op. Cit.**, p. 7.

67 - **Ibid**, p. 11.

68 - **Ibid**.

69 - **Ibid**.

70 - A. Haber, "Autonomous Province Building: Identification Theory and failure of UNMIK", **International Peacekeeping**, Vol. 13, No. 2, 2007.

71 - Nicolas Lemay-Hebert, **Op. Cit.**, p. 16.

72 - **Ibid**, p. 22.

73 - **Ibid**.

3 - عملية السلفادور:

تمثل السلفادور حالة خاصة بالنسبة لدور الأمم المتحدة في بناء السلام عقب الصراعات الداخلية من حيث استجابة الأطراف الداخلية لعملية بناء السلام استنادًا على المعايير الليبرالية، حيث يرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها تاريخ إقليم أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالميثاق الديمقراطي - خاصة الليبرالية الاقتصادية - والذي يرجع إلى القرن 19، وذلك على الرغم أنه حتى بداية التسعينيات كانت كوستاريكا هي الدولة الوحيدة التي عرفت من الناحية الواقعية الممارسات السياسية الديمقراطية⁷⁴، وهو ما يثير تساؤل حول سهولة عملية بناء السلام وفقا للمعايير الليبرالية في حالة توافر ميراث ديمقراطي.

من جانب آخر، فإن كون هذا الإقليم يمثل الفناء الخلفي للولايات المتحدة فهو مقارنة بالأقاليم الأخرى أكثر تعرضًا للإغراءات الأمريكية من حيث المبادرات والوعود بالمعاملة التفضيلية واتفاقيات التجارة الحرة، الأمر الذي خلق حافز قوي لدوله للقيام بكل ما هو ضروري للوصول إلى رأس المال والأسواق الأمريكية، بمعنى آخر أن نخب دول الإقليم اعتقدت أن نجاح الليبرالية الاقتصادية يتطلب ضرورة تبني الليبرالية السياسية⁷⁵.

اتجهت النخب المحلية في دول أمريكا الوسطى خاصة السلفادور خلال فترة الثمانينيات إلى تبني المعايير الليبرالية للحصول على الدعم المادي من الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الممارسة الديمقراطية الممثلة في الانتخابات كانت أداة لتحقيق النصر في الحروب الأهلية، حيث كانت إدارة الرئيس ريجان تتبنى دعم الديمقراطية في دول أمريكا الوسطى كغطاء لاكتساب المشروعية من جانب الكونجرس للتدخل العسكري الأمريكي⁷⁶، بما يعني أن النخب المحلية اضطرت لتبني المعايير الليبرالية إذا كانت راغبة في استمرار الدعم الأمريكي لها في حروبها الأهلية، حيث يتم الحصول على ملايين الدولارات من الكونجرس الأمريكي.

وهو ما انعكس في خطة السلام لرئيس كوستاريكا أوسكار إيرياس، والتي حازت على موافقة رؤساء دول أمريكا الوسطى في مؤتمر قمة Esquipulas في جواتيمالا، حيث تم توجيه الدعوة لكل من السلفادور ونيكاراجوا لحل حروبهم الأهلية عن طريق إجراء انتخابات حرة عادلة تحت إشراف دولي⁷⁷، وفي عام 1991 تبني أعضاء منظمة الدول الأمريكية إعلان سانتياجو حول الدفاع الجماعي عن الديمقراطية والذي تضمن ضرورة اتخاذ عمل جماعي من جانب الأعضاء في حالة وجود تهديد للديمقراطية في أي دولة عضو⁷⁸.

أما بالنسبة للسلفادور فإن الأوليغارشية الثرية مكنت القوات المسلحة من السيطرة على البلاد منذ عام 1932، وباتجاه تلك القوات لنزع ملكية الأراضي من الأوليغارشية مع بداية الثمانينيات، بدأت في مراجعة اعتمادها على القوات المسلحة، ومن ثم اتجه رجال الأعمال إلى تكوين ائتلاف مع عناصر من القتلة والمنظمات الإجرامية أو ما يُعرف بفرق الموت، وهو ما أسفر عن تكوين ائتلاف يسمى التحالف الجمهوري الوطني (ARENA) في أبريل عام 1981. غير أنه باتجاه الولايات المتحدة إلى دعم التحول الديمقراطي في دول أمريكا الوسطى، فإن هذا التحالف اتجه للتخلص من ميراثه المتمثل في التحالف مع فرق الموت طمعًا في الحصول على الدعم الأمريكي⁷⁹.

ومن جانب آخر، حدث تحول داخل النخبة الاقتصادية لتصبح أكثر تبنياً للديمقراطية الليبرالية، حيث ساعدت الولايات المتحدة على تمكين الأجنحة المؤثرة داخل النخبة الاقتصادية بأن أسهمت مؤسسات فكر أمريكية في عملية التغيير الأيديولوجي داخل نخبة رجال الأعمال مثل مؤسسة (FUSADES) Foundation for Economic and Social Development، التي ساعدت في تصميم السياسات الاقتصادية للتحالف الجمهوري الوطني منذ عام 1987، كذلك وفرت له القدرات التنظيمية لتحديث قطاعات النخبة⁸⁰.

وفي هذا الإطار، تم إجراء انتخابات في الثمانينيات تحت رعاية الولايات المتحدة، وقد اشتركت فيها النخب المحافظة رغبة منها في إفساد الخطط الأمريكية في تدعيم انتخابات ديمقراطية، وأسفرت الانتخابات عن فوز التحالف الجمهوري الوطني ARENA ورشح روبرتو دي أوبويسون Roberto D'Aubuisson العقل الرئيسي لفرق الموت كرئيس، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إقناع روبرتو بالتنازل عن الترشح لصالح مرشح آخر توافقي هو ألفارو ماجيانا Alvaro Magaña، وفي عام 1985 أكدت الولايات المتحدة على دعمها لانتخاب مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي جوس نابليون Jose Napoleon كرئيس ضد دي أوبويسون، الأمر الذي أدى إلى انسحاب الأخير من رئاسة التحالف حيث تولى رئاسة الحزب عنصر أكثر اعتدالاً هو ألفريدو كريستيانى Alfredo Cristiani⁸¹.

74 - Mark Peceny and William Stanley, *Op. Cit.*, p. 151.75 - *Ibid.*, p. 156.76 - Cgnthio Arnson, *Crossroads: Congress, the President and Central America 1976-1993* (P. Penn.: P. Penn. State University, 1993).77 - Mark Peceny and William Stanley, *Op. Cit.*, p. 155.78 - *Ibid.*, p. 156.79 - Jeffery M. Paige, *Coffee and Power: Revolution and the Rise of Democracy in Central America*, (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1997).80 - Mark Peceny and William Stanley, *Op. Cit.*, p. 166.81 - *Ibid.*

وتحت قيادة كريستيان استطلاع التحالف الجمهوري الوطني ARENA إعادة هيكلة مؤسساته وتوسيع قاعدته لتضم قطاعات واسعة من رجال الأعمال، وهو ما أدى إلى فوزه بالأغلبية داخل البرلمان في انتخابات 1988، وفي عام 1989 فاز كريستيان بالرئاسة، وبذلك أصبحت نخبة رجال الأعمال مستعدة لتولي السلطة اعتمادًا على الآليات الانتخابية. ومن ثم لم يعد استخدام الإكراه أو القوة العسكرية أمر مرغوب فيه، وأصبح عنك قبول أكثر لمشاركة تجمع اليسار FMLN في العملية الانتخابية، الأمر الذي يعني التضحية بجهازه السلطوي القائم بالإكراه وممارسة القهر على الطبقة العاملة منذ القرن 19⁸².

وبالرغم من أن FMLN لم يكن يستطع إحراز نصر على القوات المسلحة في المعارك الكبيرة، إلا أن مناوشاته قد أصابت اقتصاد السلفادور بالشلل نتيجة الأعمال التدميرية التي أصابت البنية التحتية، وقد وصل ذلك للذروة عام 1989، حيث قام بهجوم شامل على العاصمة واستطاع احتلال أجزاء منها لفترة تصل إلى أسبوع، حتى اضطرت القوات المسلحة إلى إبعاده باستخدام الضربات الجوية، غير أن كثافة هجومه قد أدى إلى زعزعة ثقة الحكومة في قدرتها على مواجهته. ومن جانب آخر أدى استمرار استخدام القوات المسلحة للقوة المفرطة في التعامل مع المجتمع في السلفادور إلى إعلان الولايات المتحدة عن ربط تقديمها للمساعدات بعملية الإصلاح داخل المؤسسة العسكرية، كذلك ببداية مفاوضات السلام بين طرفي الصراع⁸³.

وبالنظر لكون القوات المسلحة في السلفادور تعتمد بشكل أساسي على المساعدات العسكرية الأمريكية فإن الحكومة استجابت للضغط الأمريكي، خاصة وأنه بالتوازي مع ذلك رأت النخبة الاقتصادية أن السلفادور لن تستطيع الاندماج اقتصاديًا مع غيرها من اقتصاديات الإقليم إذا ظلت منغمسة في الحرب الأهلية، ومن ثم فإنها أمام نافذة فرصة يجب ألا تفقدها، يضاف إلى ذلك حدوث تحول في إدراكات قيادة FMLN منذ عام 1989 خاصة مع سقوط الاتحاد السوفيتي مما زعزع ثقتهم في النموذج اللينيني، وبات واضحًا لها أن أهدافها لن تتحقق مع وجود معارضة أمريكية، ومن ثم اتجه إلى تكوين ائتلاف اشتراكي ديمقراطي لخوض الانتخابات⁸⁴.

وقد لعبت الأمم المتحدة الدور الرئيسي في بناء السلام في السلفادور باعتبارها وسيط محايد مقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لما لها من تاريخ تدخلي في حروب أمريكا الوسطى، حيث اعتمدت جهود الأمم المتحدة في هذا المجال على التحولات التي شهدتها السلفادور بالفعل في فترة الثمانينيات، ووفرت الوساطة والإشراف والتحقق بين الخصوم وصولًا إلى اتفاقيات السلام وهو ما استغرق خمس سنوات⁸⁵.

فمن جانب، تبنت الأمم المتحدة مفاوضات السلام بين طرفي الصراع والتي بدأت في 1990، ولعب فيها المبعوث الخاص للأمم المتحدة ألفارو دي ساتو Alvaro de Sato وفريقه دور الوسيط بين الجانبين، واستطاع هو وفريقه توفير المعلومات ذات المصداقية للطرفين، كذلك قدموا مسودات للاتفاقيات تتضمن أهداف كل طرف، فضلًا عن طرح حلول للقضايا المثارة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية والشرطية، حيث تم التأكيد في تلك الحلول على بناء تلك المؤسسات بالاعتماد على المعايير الليبرالية، وبحيث تصبح مؤسسات مهنية تتسم بالحياد، أكثر من التركيز على ضرورة تقاسم السلطة بين الجانبين.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان باعتبارها من القضايا الرئيسية، فقد قدم الفريق مسودة لاتفاقية تجعل مهمة التحقق من احترامها من اختصاص هيئة تابعة للأمم المتحدة لها سلطة فحص الملفات الحكومية في هذا الشأن بدون إخطار مسبق هذا فضلًا عن قدرتها على الاتصال المباشر بالسكان⁸⁶.

كما قامت الأمم المتحدة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في السلفادور ONUSAL في يوليو 1991 قبل انتهاء الصراع بسبعة شهور، واستطاعت إقناع تجمع اليسار FMLN بقبول ترتيبات تجعل من القوات المسلحة والشرطة مؤسسات مهنية، وذلك بعد أن طالب بتقاسم السلطة وإدماج قواته في القوات المسلحة للدولة، وهو ما رفضته الحكومة وكان مصدرًا لتعثر المفاوضات حتى عام 1991، وقد تم توقيع اتفاقية السلام في يناير 1992⁸⁷.

82 - Paige, **Op. Cit.**, pp. 66-67.

83 - Tom Gibb & Frank Smith, "El Salvador: Is Peace Possible?", (Washington D.C.: Washington Office on Latin America, 1990).

84 - انظر تفاصيل التحول في إدراكات اليسار في أمريكا اللاتينية في:

- Tommie Sue Montgomery, "Armed Struggle and Popular Resistance in El Salvador: The Struggle for Peace", in Barry Cair and Steve Eller (eds). In the Latin American Left, (Boulder, Colo: Westview Press, 1993).

- Jorge Castaneda, Utopia Unarmed: The Latin American Left After the Cold War (New York: Vintage, 1994).

85 - David Lake & Donald Rothchild, "Containing Fear: The Origins and Management of Ethnic Conflict", **International Security**, Vol. 23, No. 2, 1996, pp. 41-75.

86 - Mark Peceny and William Stanley, **Op. Cit.**, p. 167.

87 - **Ibid.**

وقد تم الاعتراف قانوناً بتجمع اليسار FMLN كحزب سياسي من جانب المحكمة العليا للانتخابات، وخلال مراحل تنفيذ اتفاق السلام من 1992 - 1996 أنشأت الأمم المتحدة بعثتين أخريين حلنا محل البعثة الأولى ONUSAL، وهما MINUSAL و ONUV، وقامتا بالإشراف على تنفيذ اتفاق السلام من خلال عقد اجتماعات منتظمة بين الحكومة والحزب لحل القضايا العالقة، على أن ترفع نتائج تلك الاجتماعات في شكل تقارير إلى الأمم المتحدة لتقييم مسار التقدم في تنفيذ الاتفاقيات.

من جانب آخر تم إنشاء مؤسسات استناداً على المعايير الليبرالية لتحويل هويات الفاعلين المحليين الذين غالباً ما تبنا تلك المعايير في الثمانينات كوسيلة إجرائية فقط Instrumental Ways، ومن ثم فإن الوقت قد حان بعد اتفاقيات السلام للانتقال إلى مرحلة غرس تلك القيم والمعايير داخلياً Internalization Stage، بحيث يصبح تبينها والخضوع لها عادة وجزء أصيل من السلوك⁸⁸.

وبالرغم من التحديات التي واجهتها عمليات الأمم المتحدة في السلفادور والقيود على فاعليتها هناك، إلا أن السلفادور بعد خمس سنوات أصبحت أكثر سلاماً مقارنة بالفترات السابقة، وشهدت بعد ذلك إجراء انتخابات بدون عنف.

4 - عملية سيراليون:

تتسم حالة سيراليون بعدم وجود إدارة دولية انتقالية تتولى سلطات حكومية سواء بشكل جزئي أو بشكل كامل، حيث اتسم تدخل الأمم المتحدة بوجود بعثة حفظ سلام تقليدية. ويرجع الصراع الداخلي في سيراليون إلى تفاعل مجموعة من العوامل بعضها ديموجرافي متصل بتكوين الأمة ويعود إلى القرن الثامن عشر، حيث شهدت سيراليون توطين العبيد القادمين من أمريكا الشمالية جنباً إلى جنب المواطنين الأصليين، وبعضها تاريخي يتعلق بنشأة الدولة، حيث كانت سيراليون مستعمرة بريطانية منذ عام 1808، وبالتالي خضعت للوصاية منذ عام 1896 ثم منحت حكماً ذاتياً عام 1951، هذا فضلاً عن عامل سياسي مرتبط بفكرة تداول السلطة؛ إذ إن قيادة البلاد في فترة الحكم الذاتي كانت لحزب الشعب السيراليوني SLPP ممثلاً في ميلتون مارجي، وبذلك أصبح أول رئيس لسيراليون بعد الاستقلال عام 1961.

أما انتخابات عام 1967 فقد فاز فيها حزب All People's Congress (APC) المنشق عن حزب الشعب، وبذلك شكل زعيمه سيكا ستيفنز الحكومة الجديدة التي في إطارها تم التخلص من الحكم البريطاني، والذي تحولت البلاد في عهده إلى نظام الحزب الواحد والحكومة الفاسدة Kleptocracy، وقد تنازل ستيفنز عن الحكم عام 1985 لصالح أحد كبار الجنرالات يدعى جوزيف مومو، لكن في نفس الوقت كان قد استحوذ هو وأقاربه على الثروات الاقتصادية للبلاد⁸⁹.

وفي هذا السياق، اندلعت الحرب الأهلية في سيراليون عام 1991 بين كل من الجبهة الثورية المتحدة RUF بقيادة فوداي سانكوه (الذي دعمه تشارلز تايلور المنتمي للجبهة القومية الوطنية الليبرالية NPFL)، والقوات المسلحة في سيراليون، واستمرت تلك الحرب لمدة تزيد على عقد من الزمان، وقد تألفت الجبهة الثورية من بعض مواطني سيراليون ممن تلقوا تدريباً في ليبيا ويتطلعون للاستيلاء على السلطة، بالإضافة إلى جنود ومحاربين من ليبيريا فضلاً عن عناصر انضمت للجبهة بصورة طوعية نظراً لمعارضتها لأداء الحكومة في سيراليون، ونظراً لأنها لا تحمل أي أجندة سياسية أو إيديولوجية فإن العامل الاقتصادي ممثلاً في الألماس مفسراً للصعود⁹⁰.

وقد شهد عام 1992 انقلاباً عسكرياً على الرئيس مومو بقيادة ضابط سيراليوني يدعى فالتين ستورسر الذي شكل مجلس وطني مؤقت للحكم، في الوقت الذي استمرت فيه الصدمات مع الجبهة المتحدة الثورية للسيطرة على مناجم الألماس، كان التفوق فيها من نصيب الجبهة، غير أنه مع حلول عام 1995 تحول مسار الصراع لصالح جيش سيراليون، غير أن انتشار الفوضى في البلاد دفع ستورسر إلى الاستعانة بشركة أمن خاصة من جنوب أفريقيا، كانت وظيفتها قد انتهت بنهاية نظام الفصل العنصري فيها، وقد استطاعت الشركة السيطرة على مناجم الألماس مما أدى إلى التراجع النسبي للجبهة المتحدة الثورية، ومهد الطريق أمام اتفاق أبيدجان في 30 نوفمبر 1996 بوساطة كل من ساحل العاج ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، حيث أتاحت تلك الاتفاقية توقف مباشر لإطلاق النار ونزع أسلحة الجبهة المتحدة الثورية⁹¹.

وتلا ذلك الإطاحة بسترورسر عن طريق انقلاب قاده أحد ضباطه يدعى ماديو، والذي اتفق مع الجبهة RUF على إرجاء الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في يناير 1996 إلى مايو 1996، وهو ما تم بالفعل، حيث فاز فيها أحمد تيجان كابا، وعدت تلك الانتخابات خطوة

88 - Finnemore and Sikkink, *Op. Cit.*, pp. 901-904.

89 - C. Anthony, "Historical and Political Background to the Conflict in Sierra Leone", in: K. Ambos & M. Othman (eds.), *New Approaches in International Criminal Justice: Kosovo East Timor, Sierra Leone & Cambodia*, (2003).

90 - Matthias Goldmann, "Sierra Leone: African Solutions to African Problems", *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, Vol. 9, 2005, p.460.

91 - *Ibid*, p. 461.

جيدة في بلد تسوده الديكتاتورية بالرغم من بعض المظاهر السلبية التي قد تهدد نزاهتها ومشروعيتها، إذ حرم العديد من المواطنين من المشاركة فيها خاصة هؤلاء الذين يقطنون المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة⁹². غير أنه سرعان ما عاد عدم الاستقرار السياسي يصيب البلاد نتيجة للإطاحة بالرئيس كبا على يد بول كوروما والذي أسس المجلس الثوري للقوات المسلحة وترأسه، الأمر الذي أدى إلى التدخل الإقليمي من جانب الأيكواس بقوات عرفت باسم ECOMOG، ولكن خطة الأيكواس للسلام لم تتوج بالنجاح مما دفع القوات التابعة لها لمعاودة التدخل في فبراير 1998 ليعود معها كبا كرئيس مرة أخرى، مع استمرار القتال في المناطق النائية⁹³.

وتدخلت قوات تابعة للأمم المتحدة في سيراليون بعد عودة كبا للحكم، وذلك بعد 6 سنوات من الحرب الأهلية، وبالرغم من أن مجلس الأمن الدولي عبر عن أسفه في بداية الانقلاب عن إزاحة الحكومة المنتخبة بقيادة كبا إلا أنه لم يحرك ساكناً كأنها كان ذلك مبرر غير كاف وحده للتدخل في سيراليون، رغم ذلك أرسلت الأمم المتحدة بعثة حفظ سلام تقليدية هي UNAMSIL، وقد كان هذا التدخل نتيجة لاتفاق بين الأمم المتحدة وسيراليون، وأسندت لها مهمتان هي:

- حفظ السلام وذلك بمساعدة حكومة سيراليون في عملية جمع ونزع الأسلحة.

- بناء السلام وذلك من خلال عدة خطوات عملية تتمثل في إجراء الانتخابات وتوصيل المساعدات الإنسانية⁹⁴.

ولم تنجح البعثة في أداء مهامها⁹⁵، بالرغم من أن مجلس الأمن قد زاد عدد أفرادها من 70 إلى 11100 فرداً، حيث ظل دورها محدوداً خاصة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الجبهة RUF، حيث تعرضت القوات التابعة للبعثة إلى هجمات مستمرة من الجبهة، كذلك تم اختطاف 500 فرد من قوات حفظ السلام على يد قوات الجبهة⁹⁶، وفي هذا الصدد يمكن القول إن التدخل البريطاني في 7 مايو 2000 قد جاء حلاً للأزمة، حيث قررت بريطانيا التدخل بقوات منفصلة عن قوات UNAMSIL موضحة أن الهدف من التدخل إنقاذ رعاياها، ورغم نجاحها في ذلك إلا أن القوات البريطانية بقيت بعد ذلك في سيراليون لإنقاذ الرهائن المختطفين من قوات UNAMSIL من قبل الجبهة⁹⁷.

وبتدهور الوضع في سيراليون اعترف مجلس الأمن بالحاجة إلى تعزيز التفويض الممنوح للبعثة UNAMSIL بما يمكنها من مواجهة أي هجمات أو تهديد من جانب الجبهة الثورية المتحدة RNF، كذلك تم رفع عدد قواتها إلى 17000 فرد، وبذلك أصبحت أكبر عملية لحفظ السلام آنذاك، في الوقت الذي قام فيه المكون المدني للبعثة بدور هام في تعزيز السلام مثل تحسين البنية التحتية للدولة، وإنجاز برامج نزع السلاح وإعادة التأهيل في يناير 2002⁹⁸.

وفي مايو 2002 تم إجراء انتخابات، وتحسن الوضع الأمني في البلاد مع قدوم عام 2004، وفي عام 2008 تم إعطاء تفويض لبعثة جديدة لبناء السلام في سيراليون United Nations Integrated Peace in Sierra Leone حلت محل البعثة السابقة والمتواجدة في سيراليون منذ عام 1999 بعد خروج قوات الأيكواس عام 1999 كنتيجة لاتفاق لومي وانتهى عملها هناك في مارس عام 2014⁹⁹.

وبالرغم من أن سيراليون تسير على الطريق الصحيح، إلا أنها مازالت تواجه تحديات اقتصادية مثل الفقر والبطالة، وسياسية مثل الفساد، بالإضافة إلى أن جذور الصراع لم تحل بالكامل، حيث عانت القوات التابعة للجبهة الثورية المتحدة من مشكلتين رئيسيتين هما التهميش الاقتصادي والسياسي. فعلى الصعيد الاقتصادي عانى أفرادها بسبب توزيعهم على مناطق جغرافية مختلفة، وبعض هذه المناطق قريباً من الحدود مع ليبيريا ومن ثم تأخرت المساعدات في الوصول إليهم من جانب، ومن جانب آخر تأخرت البرامج التي استهدفت إدماجهم في المؤسسات حديثة النشأة.

92 - *Ibid*, p. 462.

93 - A. Bundu, *Democracy by Force?: A Study of International Military Intervention in the Conflict in Sierra Leone from 1991-2000*, 2000, pp. 64-69.

94 - S/RES/12070 (1999) of 22 October, 1999:

[http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1270\(1999\)](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1270(1999))

95 - T. Neethling, "The UN in the Aftermath of the Crisis in Sierra Leone: Has Anything Changed Since May 2000?", *Strategic Studies*, Vol. 22, 2002, pp. 9-20.

96 - Matthias Goldmann, *Op. Cit.*, pp. 475-476.

97 - Williams, "Fighting for Freetown: British Military Intervention in Sierra Leone, *Contemporary Security Policy*, Vol. 22, 2001, pp. 140-148.

98 - Matthias Goldmann, *Op. Cit.*, pp. 482-483.

99 - Gustavo de Carvalho, "With UN Withdrawal, Sierra Leone Takes Lead of Own Peace Building Process", *International Peace Institute*, April 15, 2014:

<http://ahglobalobservatory.org/2014/04/with-un-Withdrawal-sierra-leone-takes-lead-of-own-peacebuilding-process/>.

أما على الصعيد السياسي فبالرغم من تحول الجبهة إلى حزب سياسي عام 2002، إلا أنه خسر في الانتخابات بسبب الانشقاقات داخله ومن ثم عزوف أنصاره عنه واتجاههم لتأييد أحزاب أخرى، أما المشكلة الأخرى فتتمثل في ارتداد بعض أفراده إلى حمل السلاح في مواجهة الدولة، أو السعي للانخراط في صراعات أخرى في الدول المجاورة مثل الحرب الأهلية الليبرالية¹⁰⁰، مما يثير أهمية وجود ضمانات دولية كافية لأطراف الصراع للتغلب على المعضلة الأمنية.

2 - الدور المصري بين حفظ السلام وبناء السلام:

في السياق السابق، يصبح من المهم التعرف على طبيعة الدور المصري في إطار عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام، وفي هذا الصدد يشير الواقع إلى تركيز الدور المصري بصورة أساسية في عمليات حفظ السلام وليس بنائه بالمعنى السابق توضيحه، فبالنسبة لحفظ السلام تأتي مصر في مقدمة الدول الداعمة لعمليات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وهذا يرجع بالأساس منذ إسهامها في عملية حفظ السلام في الكونغو عام 1960.

في نفس الوقت، تهتم مصر بقضية حفظ السلام على المستوى الإقليمي، حيث قامت بإنشاء مركز القاهرة للتدريب على حل الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا عام 1995 لتدريب عناصر الدول الأفريقية، ويتعاون المركز في ذلك مع آلية الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات، كذلك تشارك مصر في جهود تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة منذ نشأتها عام 2005.

أما على مستوى بناء السلام بالمعنى الذي تمت الإشارة إليه في بداية الدراسة فإن الدور المصري يعد محدودًا للغاية، حيث اقتصر على وسيلتين أولهما طرح مبادرات لتدعيم بنية السلام خاصة في أفريقيا، مثل مبادرة إنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الأعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات AUC-PCRD، كذلك مبادرة إنشاء وحدة لدعم الوساطة والوقاية من النزاعات، هذا فضلًا عن تنظيم ورش عمل للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن مستقبل بنية السلم والأمن الدوليين، أي الحرص على الارتقاء بإمكانات الكوادر البشرية.

أما الوسيلة الأخرى فقد اقتصر على الدور الرسمي من خلال لجنة تقديم الدعم والمساعدات التقنية وبناء القدرات، أي عن طريق لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، ويمكن في هذا الصدد الإشارة بشكل خاص إلى المساعدات التي قدمتها إلى سيراليون لدعم حكومتها في مجال الطاقة وتنمية الزراعة والرعاية الصحية والتعليم¹⁰¹، وذلك من خلال إطار التعاون لبناء السلام المبرم بين منظمة الأمم المتحدة وحكومة سيراليون.

ثالثًا: الدروس المستفادة: الفرص والتحديات:

عندما نحاول استخلاص دروس من التجارب السابقة للأمم المتحدة في بناء السلام للاستفادة منها في المهام المستقبلية، لا بد وأن يكون حاضرًا في الذهن أنه لا يوجد نموذج جاهز للعملية الناجحة يمكن تطبيقه في كل مواقف ما بعد انتهاء الصراع، فلكل حالة خصوصيتها، والتحديات التي تواجهها إحداها من الممكن ألا تقابلها الحالات الأخرى، ولعل هذا ما يفسر لماذا لم تتبن الأمم المتحدة استراتيجية واحدة للتعامل مع مواقف ما بعد انتهاء الصراع، مفضلة في ذلك استخدام اقتراب التعامل مع كل حالة على حده Approach Case By Case.

ومن ثم فإنه في مجال تقييم دور عمليات الأمم في بناء السلام، فإن نجاحها المحتمل يعتمد على عوامل لا ترتبط فقط بمنظمة الأمم المتحدة، ولكن أيضًا بالبيئة الخارجية التي تتم في إطارها تلك العمليات، أي يتعلق بعوامل ترتبط بالأمم المتحدة والإدارة الدولية للأقاليم من جانب، والبيئة الداخلية للمجتمعات المستهدفة من جانب آخر. ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

1 - بالنسبة للأمم المتحدة:

يرى البعض أن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في بناء السلام ترجع إلى ما يسمى بفجوة التعهدات Commitments Gap، وذلك بين التفويض الممنوح لعمليات بناء السلام وبين القدرات الفعلية اللازمة لتنفيذ مهامها¹⁰²، وهو ما يسميه البعض قصور الوسائل عن تحقيق الأهداف¹⁰³، فتلك المهام لا تحتاج فقط موارد ضخمة سواء من الناحية المالية أو العناصر البشرية، وإنما أيضًا تتطلب الاستمرار في ضخ تلك الموارد بما لا يهدد توقفها ومن ثم التأثير على فاعلية عمليات الأمم المتحدة، حيث يشير الواقع إلى أنه في الوقت الذي تزايد فيه نشاط المنظمة في هذا المجال أحجمت كثير من الدول الأعضاء عن المشاركة في تلك العمليات إذا لم تكن مرتبطة مباشرة بمصالحها القومية، أو تقيد اشتراكها بشروط معينة.

100 - Anders Themner, Violence in Post-Conflict Societies: Re marginalization, Remobilization, and Relationship, (New York: Rutledge, 2011).

101 - "وثائق لجنة بناء السلام، الدورة الثانية"، محضر الجلسة الثالثة (نيويورك 19 مايو، 2008)، ص7.

102 - Michael Lipson, "Peace keeping , Organized hypocrisy", European Journal of International Relations, Vol. 13, No. 1, 2007, pp. 5-9.

103 - Simon Chesterman, "You, The People: Th United Nations, Transitional Administration and State – Building, Prefect on Transitional Administration, Final Report" (Carnegie Corporation of New York, International Peace Academy, November 2003), pp. 3-4.

وذلك بالإضافة إلى الأزمة المالية التي كانت تعاني منها المنظمة، حيث إن بعض الدول لم تسدد اشتراكاتها في ميزانية المنظمة، وفي ذلك يرى البعض أن إصرار الولايات المتحدة على سبيل المثال على عدم الوفاء بالالتزامات المالية هو المسئول الرئيسي عن عدم القيام بعمليات جديدة وعن التأخر في الاستجابة لتلك المواقف كما حدث في رواندا¹⁰⁴.

من جانب آخر، فإن أحد المبادئ الحاكمة لعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام يتمثل في الحياد، وهو ما جعل المنظمة موضع انتقاد من حيث الإصرار على تبني النموذج الديمقراطي في عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث إنها كمؤسسة عالمية يجب أن يحكمها مبدأ عدم الانحياز السياسي أو الأيديولوجي، خاصة وإن الجدل الذي ثار في مؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس للمنظمة حول تقييد العضوية في المنظمة بالاقصاء على الدول الديمقراطية كان قد انتهى لصالح مفهوم العالمية، ومن ثم فإن هذا التوجه للمنظمة في تعزيز الديمقراطية في حاجة إلى تبرير¹⁰⁵.

وفي هذا الصدد يرى البعض الآخر أنه حتى لو قبلنا ارتكاز عمليات الأمم المتحدة في بناء السلام على المعايير الديمقراطية فإن الأمم المتحدة قد تبنت تعزيز الديمقراطية من منظور وظيفي، بمعنى أنها استخدمتها كأداة في بناء السلام دون أن تقدم رؤية كلية تناسب مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع، فالنظر إلى اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية كشرطين لتحقيق السلام المستقر يمثل من وجهة نظرهم سوء فهم لعملية التحول من الحرب إلى السلام، فالديمقراطية الليبرالية يرد عليها قيود في بناء السلام في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع في الأجل القصير، لاحتمال إثارها لمزيد من العنف خاصة في المجتمعات التي تتسم بتعدد الإثنيات¹⁰⁶، حيث تستند المنافسة السياسية الحزبية على فكرة صراع المصالح، وهي فكرة تزيد من التوتر في مجتمعات حديثة العهد بالآليات القانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإدارة الصراع واحتوائه¹⁰⁷.

وفي السياق ذاته يرى فريق من الدارسين أن الغرس المباشر للنموذج الديمقراطي في أي مجتمع مجرد أسطورة، حيث إن نقل الديمقراطية إلى مجتمعات لا تتمتع بخبرة سابقة في الممارسة الديمقراطية لا بد وأن ينتهي بالفشل أو بحكم الغوغاء، وهو ما أطلق عليه فريد زكريا الديمقراطية اللاببرالية¹⁰⁸ Illiberal Democracy وهو ما يعني أن الديمقراطية ليست من السهل غرسها وتعزيزها في الثقافات المختلفة، حيث الظروف المحلية اللازمة لتطورها تلعب دورًا حاسمًا في ذلك.

أما فيما يتعلق بالإدارة الدولية للأقاليم، يمكن القول إنها نجحت جزئيًا في تأدية مهامها في بناء السلام، بمعنى أنها نجحت في تحقيق الأهداف قصيرة المدى خاصة في تهية المسرح في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع لإجراء الانتخابات أو إيقاف العنف بما يمهّد للتحول إلى السلام، مع الأخذ في الاعتبار أن النجاح المحتمل لمهامها يتوقف أيضًا على ممارستها، حيث تتمثل أكثر التحديات التي تواجهها في هذا المضمار في نطاق سلطاتها، فنظرًا لأنها تمارس سلطاتها بالوكالة لصالح شعب الإقليم الذي تديره، فإن هذا يجعل تصرفاتها مقيدة بكل ما هو ضروري لتحقيق الغرض منها، وفي نفس الوقت لن تستطيع تحقيق ذلك بدون وضوح التفويض الممنوح لها عبر قرار مجلس الأمن الدولي. فمثلًا قرار مجلس الأمن رقم 1272 المنشئ لعملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية قد أعطى للإدارة الدولية سلطة ممارسة كل السلطات التشريعية والتنفيذية فضلًا عن إدارة كل ما يتعلق بالعدالة، في حين أن قرار مجلس الأمن رقم 1244 الخاص بعملية كوسوفو لم يتضمن مثل هذا التحديد الواضح، ومن ثم اتسع نطاق تلك السلطات وما ترتب على ذلك من تحديات¹⁰⁹.

ويثار ارتباطًا بذلك في حالة كوسوفو قضية تتمتع مهمة الأمم المتحدة بالشرعية، حيث اتهمت من جانب بعض المحللين بأنها تماثل الاستعمار الجديد في التوجهات والسلوك، وهو ما دفعهم إلى اشتراط ضرورة اتباع الشفافية في إعلان أهدافها وسلوكها وإلا كانت شرعيتها على المحك¹¹⁰.

ومن جانب آخر، يرى البعض ضرورة وضع استراتيجية جادة وفعالة تحكم انتهاء عملها Exit Strategy، حيث إن عدم وجود تخطيط جيد لعملية الخروج وانتهاء عملها قد يؤدي إلى آثار مدمرة، وفي هذا الإطار تم انتقاد الأمم المتحدة لإعطاء الأولوية إلى إجراء الانتخابات واعتبار ذلك أمرًا كافيًا ومن ثم إنهاء عمل البعثة، فخبرة تيمور الشرقية تشير إلى عكس ذلك، حيث إن هناك فرقًا بين النجاح المبدئي والنجاح المستدام لعمليات الأمم المتحدة في مواقف ما بعد انتهاء الصراع، فنجاح مهمة الأمم المتحدة في قيادة تيمور الشرقية إلى الاستقلال وإجراء انتخابات وخلق مؤسسات على أسس ديمقراطية أمر لا يمكن إنكاره حيث تحقق هذا الهدف بدون إثارة مشاكل، ولكن إنهاء عمل البعثة وإحلالها بأخرى أقل حجمًا لم يكن كافيًا لممارسة سلطة الإشراف على الخدمات المدنية وبناء قوة الشرطة والجيش والنظام القضائي، في نفس الوقت كانت القدرة المحلية غير كافية للحفاظ على الاستقرار عقب الاستقلال، بما يعني أن عملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية كانت تحتاج مزيدًا من الوقت¹¹¹.

104 - حسن نافعة، "انهيار نظام الأمن الجماعي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، يوليو، 2005، ص 57.

105 - Arne Orford, "Jurisdiction without territory from the Holy Roman Empire to the Responsibility to Protect", *Michigan Journal of International Law*, Vol. 30, 2009, p. 998.

106 - Roland Paris, "Peacebuilding and the Limits of Liberal Internationalism", *International Security*, Vol. 22, 1992, p.54.

107 - Roland Paris, *At War's End: Building Peace After Civil Conflict*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004). PP. 189-190.

108 - Fareed Zakaria, *The Illiberal Democracy at Home and abroad*, (New York, ww. Norton, 2003).

109 - سعاد محمود أبو ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

110 - Markus Benzing, "International Administration of Territories", *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*, (May, 2010), p.20.

111 - سعاد محمود أبو ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2 - بالنسبة للمجتمعات التي تعمل فيها بعثات بناء السلام:

تحدد البيئة الداخلية للأقاليم التي مزقتها الصراعات نطاق سلطات ومهام الإدارة الدولية، ومن ثم النموذج المناسب لإدارة تلك الأقاليم، وعمّا إذا كان يركز على تولي الإدارة الدولية لسلطات كاملة في الإقليم، أو تصبح مجرد شريك في تلك السلطات، وفي ذلك يرى البعض أن مستوى العداء بين الأطراف المتصارعة وتوافر القدرة الداخلية على البناء عاملان هامان في تحديد فعالية السلطة المطلوبة لبناء السلام¹¹².

في السياق ذاته، يعد قبول سكان تلك المجتمعات التي مزقتها الصراعات لعمل الإدارة الدولية عاملاً مهماً في نجاحها، فالخبرة تشير إلى أن العمليات التي تتم في إطار قبول محدود وهش نادراً ما تؤدي إلى نتائج مشمرة، والقبول المقصود هنا ليس مجرد القبول الرسمي، أي وجود اتفاقية قبل بدء العملية، حيث إن نجاح العملية يتوقف بدرجة أكبر على قبول السكان وليس النخبة الذي يعد قبولها مجرد أساس إجرائي لقيام الإدارة بسلطاتها¹¹³.

بمعنى آخر، إن قبول العناصر المحلية للإدارة الدولية هو ما يجعلها تتمتع بالشرعية أو بمعنى أكثر دقة ما يطلق عليه الشرعية المتصورة Perceived Legitimacy، أي إدراك حكمها على أنه شرعي من جانب سكان الإقليم الذي تمارس سلطاتها في إطاره، فعلى الرغم من تمتع الإدارة الدولية بالمشروعية Legality نتيجة قرار مجلس الأمن، إلا أن ذلك لا يؤدي تلقائياً لتمتعها بالشرعية، ولذلك فإن الأمر يتطلب تأكيد تلك الشرعية المتصورة، بمعنى أن القائمين بتلك العمليات لابد وأن يخضعوا للالتزامات والمعايير التي يلزمون سكان تلك الأقاليم بها وألا سيفقدون مصداقيتهم.

ومن جانب آخر وهو الأهم، لابد من التأكيد على مشاركة العناصر المحلية منذ البداية في عملية صنع القرار والاشتراك في إنجاز مهام العملية، وبالرغم من صعوبة تحقيق ذلك في بعض الحالات، إلا أن ذلك لا يمكن تجاهله على المدى الطويل ومن ثم تقع على الإدارة الدولية للأقاليم مسؤولية الموازنة بين كل من الهدفين أي تحقيق الأمن والحكم الديمقراطي¹¹⁴.

3 - بالنسبة لمصر:

تشير الخبرة إلى ضرورة توسيع وتطوير الدور المصري في إطار عمليات بناء السلام، خاصة وأن مصر تمتلك المقومات التي تمكنها من القيام بذلك سواء من حيث وجود قيادة واعية لها رؤية متكاملة في هذا المجال، أو وجود إرادة سياسية لتحقيق ذلك، فضلاً عن توافر العناصر المادية وغير المادية والكوادر البشرية المؤهلة لذلك، وبذلك لا يجب أن يقتصر الدور المصري على مجرد المبادرات على مستوى الخطاب السياسي أو التدريب على بناء السلام من خلال ورش العمل، وإنما توسيع هذا الدور على أرض الواقع بشكل عملي من خلال الشراكة بين الدور الرسمي للدولة والدور غير الرسمي ممثلاً في مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة فاعلية الدور المصري.

وتستطيع مصر من جانب آخر من خلال التنسيق مع الدول الأخرى التي تشاركها الأفكار والمصالح في تطوير نموذج بناء السلام الذي تتبناه منظمة الأمم المتحدة ليصبح أكثر ملاءمة للسياقات المحلية لدول الجنوب، وهو ما يؤدي إلى زيادة فرص نجاح عمليات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة من جانب، وفي نفس الوقت إتاحة الفرص لتوسيع الدور المصري في هذا المجال من جانب آخر بحكم انتماها لدول الجنوب، فهي أكثر قدرة على تفهم الاعتبارات والتقاليد المحلية لمجتمعاته.

112 - Carsten Stahn, Op. Cit., p. 745.

113 - Ibid, p. 743.

114 - Friedrich, Op. Cit., p.290.

الخاتمة:

بالرغم من التحديات التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام منذ انتهاء الحرب الباردة، إلا أنها مازالت أداة صالحة للتعامل مع المجتمعات التي مزقتها الصراخ في القرن الحادي والعشرين.

وبالرغم من صعوبة تحديد نموذج للأداء الناجح لعمليات بناء السلام الأُمّية بسبب تباين الحالات التي تعالجها، إلا أنه يمكن القول أن الخبرات الدولية تشير إلى وجود معايير عامة يجب الاسترشاد بها إذا كان هناك حرص على زيادة فاعليتها، وتمثل هذه المعايير في وجود رؤية واضحة للمستقبل، وأن يتم توضيح تلك الرؤية بكل شفافية للمجتمع المستهدف، وإلا عانت المهمة من مشكلات تتعلق بمصداقيتها.

وكذلك ضرورة مشاركة سكان المجتمع الذي تمارس فيه البعثة مهامها في تحقيق أهدافها، ومن ثم مشاركتهم في صنع القرار منذ البداية، الأمر الذي يحقق الشرعية للعملية إلى جانب المشروعية التي تتمتع بها منذ البداية بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. كما يجب أن يكون قرار مجلس الأمن الخاص بتفويض العملية واضح، من حيث تحديد أهداف ونطاق سلطات البعثة بما لا يؤدي إلى التوسع في تفسيره من جانب البعثة.

إلى جانب ذلك، من المهم أن يكون هناك تخطيط جيد لعملية الأمم المتحدة من حيث تشكيلها وتوفير موارد كافية لها، وتحديد الإشراف والرقابة على أداؤها، هذا فضلا عن استراتيجية فعالة تحكم انتهاء عملها.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تتزايد فاعلية الدور المصري خلال الفترات القادمة في مهام الأمم المتحدة لبناء السلام، خاصة وأنه يتوافر لدى مصر رؤية متكاملة الأركان في مجال فض المنازعات وبناء السلام يدعمها قدرات مادية وبشرية بما يسمح بترجمتها لسلوك على أرض الواقع.

بدائل

ALTERNATIVES

سلسلة "دراسات سياسات" محكمة تصدر كل شهرين
Bi-monthly Peer Reviewed Policy Studies Periodical

أعداد سابقة:

- 1 - إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط
د. جمال عبد الجواد ود. عبد العليم محمد
ود. عماد جاد وصبحى عسييلة
هاني رسلان
- 2 - السياسة المصرية تجاه السودان
3 - إيران وتداعيات برنامجها النووي
4 - مصر يناير.. بين مخاطر محدودة المحاكمة الجنائية وأفاق العدالة الانتقالية
5 - استقلال القضاء كضامن للديمقراطية: واقع القضاء المصرى وطموحات إصلاحه
6 - حى على الحرية: الأزهر وعملية التحول الديمقراطى فى مصر
7 - إصلاح جهاز الشرطة فى مصر فى ضوء الخبرات الدولية للتحول الديمقراطى
8 - إشكالية تحقيق المصالحة الوطنية فى مصر بعد الثورة: مداخل وخبرات دولية
9 - تعزيز الديمقراطية؟ المسارات المحتملة لدور البرلمان فى التحول الديمقراطى فى مصر بعد ثورة يونيو 2013
10 - Youth Extremism : مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب فى مصر
11 - Social Apps : الأبعاد المختلفة لـ "إدارة" الرقابة على الشبكات الاجتماعية فى مصر
12 - Local Administration: مداخل إصلاح النظام المحلى فى مصر فى ضوء الاستحقاقات الدستورية والتجارب الدولية
- د. صالح الشيخ
13 - Informal Economy : مداخل الدمج "الامن" للاقتصاد غير الرسمي فى مصر
14 - Private Diplomacy Organizations : مسارات إدارة العلاقة مع منظمات "الدبلوماسية الخاصة" المؤثرة فى الجوار الأفريقي
- د. خالد حنفي علي
15 - الحوكمة النووية: مداخل تعزيز الأمن والأمان النووية فى المشروع النووى المصرى
16 - Vital Installations: تصور مقترح لتأمين المنشآت الحيوية فى ضوء تطور سيناريوهات الخطر
17 - Micro & Small Enterprises MSEs: إعادة تقييم منظومة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر
18 - The Iranian Issue: نحو مقارنة مصرية جديدة للعلاقات مع إيران
19 - The Syrian Issue: السياسة المصرية تجاه الصراع السورى
20 - السياسة العامة للتعليم الفنى فى مصر: الواقع والاشكاليات والخيارات
21 - الدروس المستفادة من خبرة مكافحة الإرهاب فى العراق
22 - برنامج مقترح لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر
23 - الفرص المتاحة: مدخل لتنشيط السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع فى اليمن
24 - التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية فى مصر فى ضوء الخبرات الدولية
25 - رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن الفكرى فى مرحلة ما بعد هزيمة داعش
26 - مستقبل الدور التركى فى الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك المصرى
- د. أحمد دسوقى محمد إسمايل
د. مثنى العبيدي
د. محمد يوسف
أوبكر أحمد باذيب
شريف رأفت
د. عبد الغفار عفيفي الدويك
د. شيباء ماجد